جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كليـة الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور المجتمع المدني في التنمية السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص السياسة العامة و الإدارة المحلية.

إعداد الطالـبة : عمارة ليلى

إشراف الأستاذ: عاشور عبد الكريم

لجنة المناقشة

حدار جمال	**رئيسـا**
عاشور عبد الكريم	**مشرفا ومقررا**
سعيدي السعيد	**عضوا مناقشا**
	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2013/2012

الفهرس

الصفحة

المقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للمجتمع المدني و التنمية

المبحث الأول : مفهوم المجتمع المدني.....2- 23

المطلب الأول : تعريف المجتمع المدني .....2 -5

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني.....6-14

المطلب الثالث : وظائف المجتمع المدني 14-16

المطلب الرابع : خصائص وأسس تفعيل المجتمع المدني 16- 23

المبحث الثاني: مفهوم التنمية السياسية 23-51

المطلب الأول: تعريف التنمية السياسة.....24 –33

المطلب الثاني: مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية.....33-41

المطلب الثالث: أهداف التنمية السياسية.....41 -43

المطلب الرابع: المداخل النظرية للتنمية السياسية.....43 –51

الفصل الثاني: محددات علاقة المجتمع المدني بالتنمية السياسية

المبحث الأول: طبيعة تأثير المجتمع المدني في التنمية السياسية.....54-63.

المطلب الأول: المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية.....54-57.

المطلب الثاني : المجتمع المدني والتنشئة السياسية ..... 57-58.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية..... 58-63.

المبحث الثاني: آليات مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية..... **63-71**

المطلب الأول: الآليات القانونية والسياسية..... 64-65

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية والاجتماعية..... 65-66

المطلب الثالث: الآليات الثقافية..... 67-71

الفصل الثالث :منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية

المبحث الأوّل : منطلقات المجتمع المدني المغاربي في تحقيق التنمية السياسية..... **74-91**

المطلب الأوّل :دور المجتمع المدني المغاربي في بناء الديمقراطية..... 74-80.

المطلب الثّاني :دور المجتمع المدني المغاربي في تحقيق المشاركة السّياسيّة..... 81-84

المطلب الثالث: المجتمع المدني و التنشئة السياية في الدول الغاربية..... **84-91**.

المبحث الثّاني:معوّقات المجتمع المدني في تحقيق التّنمية السّياسي:..... 91-99

المطلب الأوّل : المعوّقات القانونيّة والسّياسيّة..... 91-95

المطلب الثّاني : المعوقات الثّقافية والاقتصادية..... 95-99

الخاتمة ***101-104***

قائمة المراجع ***105-112***

المقدمة

شهد العقد الأخير من القرن 20 إعادة إحياء مفهوم المجتمع المدني باعتباره حظي باهتمام واسع النطاق ضمن الخطاب التنموي العالمي، وعليه تم افتراض أن المجتمع

الفاعل له دور إجابي في تحريك عجلة التنمية ، إلى جانب كونه عنصرا مهما في عملية الدمقرطة .

ولقد تطور هذا الاهتمام من خلال جعله شريك ثالث إلى القطاع الحكومي و القطاع الخاص . وهذا ما أكدته خطابات الأمم المتحدة من القرن العشرين ، التي ووضعتها من أولويات التنمية في الدول المغرب العربي ، هته الأخيرة التي لم تكن بعيدة عن هذه التحولات و التغيرات التي صاحبت انهيار الاتحاد السوفياتي وما تلاه من بروز الموجة الثالثة للديمقراطية التي أطرت لمفاهيم الحرية و المشاركة وحقوق الإنسان ، مما سارع من ضرورة تبوأ المجتمع المدني الفرصة للمساهمة في عملية التنمية ، وفي ظل هذه الأوضاع متماشيا مع التغيرات الدولية ، سارعت دول المغرب العربي لتبني إصلاحات سياسية اقتصادية و اجتماعية لإعطاء الفرصة للمجتمع المدني للمشاركة في العملية السياسية.

وفي هذه الدراسة تم تناول موضوع المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية بالدراسة و التحليل مع إعطاء أمثلة لبعض الدول الجزائر تونس المغرب حيث هته الدول قد عرفت تزايد كبيرا لعدد هذه المؤسسات مما يستدعي الانتباه.

ولكن إذا نظرنا إلى الواقع فستبرز إشكاليات عدة لذا وقع اختيارنا لهذا الموضوع.

أهمية الدراسة :

وتكمن أهمية الموضوع في النقاط التالية :

- البحث عن دور المؤسسات المجتمع المدني في تكريس التنمية السياسية في ظل الطبيعة التسلطية لأغلب دول المغرب.

- طرح فكرة المجتمع المدني كفاعل في تحقيق تنمية سياسية مع الطبيعة القبلية وغياب الوعي الاجتماعي في دول المغرب.

أهداف الدراسة :

وتهدف الدراسة إلي :

- معرفة الآليات التي تساعد المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية
- إبراز مكانة المجتمع المدني في دول المغرب العربي عموما والدولة الثلاثة بوجه خاص وكذا مقدرته علي نشر الوعي الكفيل للوصول إلي التنمية السياسية

مبررات اختيار الموضوع :

تنقسم اختيار الموضوع إلي أسباب ذاتية وأخري موضوعية

أ-الأسباب الذاتية :

- رغبة الباحثة في تناول موضوع المجتمع المدني بوجه عام ودروه في التنمية السياسة على الخصوص .

- السعي إلي دراسة موضوع من المواضيع مثل خلاف بين الدارسين وذلك لزيادة الاطلاع لدى الباحثة .

ب- الأسباب الموضوعية :

- التعرض لأهم وجهات النظر والطروحات المختلفة للباحثين من اجل فهم زوايا الالتقاء والاختلاف بينهم في الموضوع .
- توضيح أهم الآليات المستخدمة من طرف مؤسسات المجتمع المدني للوصول إلي تحقيق تنمية سياسية.

إشكالية الدراسة :

إلى اي مدى مثلت مؤسسات المجتمع المدني آلية محورية في تحقيق التنمية السياسية ؟

وتتفرع عن هذا التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هو مفهوم المجتمع المدني؟
- ما هي التنمية السياسية؟
- ماهي محددات علاقة المجتمع المدني بالتنمية السياسية؟
- ما هو تأثير منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية في دول المغرب العربي؟

الفرضيات :

1/ كلما زادت إستقلالية مؤسسات المجتمع المدني كلما ارتفع تاثرها في تحقيق التنمية السياسية .

2/ دور المؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسة مرتبط بوجود مجال ديمقراطي .

3/ نجاح تأثير المجتمع المدني في توطيد التنمية السياسية هو نتاج نسق العمل الجمعوي .

المناهج المستخدمة :

1-المنهج التاريخي: وقد تم الاعتماد علي هذا المنهج في رصد المداخل التاريخية لمفهومي المجتمع المدني و التنمية السياسية.

2-المنهج الوصفي: وقد تم الاعتماد على هذا المنهج في تحديد خصائص مفهوم المجتمع المدني و في وصف تحليل تأثير منظمات المجتمع المدني بالتنمية السياسية في دول المغرب العربي و كذا في تحويل مفهوم التنمية السياسية إلى مؤشرات (الديمقراطية 'المشاركة السياسية 'و التنشئة السياسية)و دراسة مساهمة المجتمع المدني في تحقيقها .

3-منهج تحليل المضمون : وقد تم الاعتماد علي هذا المنهج من خلال العودة إلي النصوص القانونية والدستورية وتحليل مضامينها .

الصعوبات :

لقد واجهتنا صعوبات أثناء إعداد هذا البحث أبرزها:

1-قلة المراجع

2-تشابك الموضوع وتداخله مع عدة مفاهيم تستدعي إلي بناء تحليل كل موضوع علي حدي مع التركيز علي أهم هذه المتغيرات وكشف العلاقات الثابتة بينها، وهذه العملة تأخذ وقتا وجهد.

الدراسات السابقة :

هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع المجتمع المدني وعلاقته بالتنمية السياسة ومن بين هذه الدراسات نجد:

- نادية بونوة ، حيث عالجت من خلال دراستها قضية مشاركة المجتمع المدني في المراحل المختلفة للسياسة العامة ،وكذا تطور المجتمع المدني وإشكالية المشاركة السياسية في السياسة العامة في الجزائر،حيث توصلت الباحثة الي جملة من النتائج وهي غياب أو إنعدام العلاقة بين السياسية العامة والبيئة.
- بدأت تظهر دراسات التخلف والتنمية السياسية بعد الحرب العالمية الثانية وركزت علي بلدان العالم الثالث،ومن أهم تلك الدراسات"صمويل هنتجتون"و"لوسيان باي"في ظاهرة التخلف السياسي وقد نشرت أفكارهما في بعض الكتب،حيث رأى"هنتجتون"أن ثمة ثلاث مقومات للحداثة السياسية وهي (ترشيد السلطة ، التمايز،المشاركة السياسية)،أما "باي"فقد وضع خمس سمات لظاهرة التخلف السياسي (أزمة الهوية،الشرعية المشاركة،التغلغل،وأزمة التوزيع).

- كذلك كما إعتمدت علي بعض المؤلفات القيمية مثل:كتاب "أحمد وهبان"التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية وكتاب "ثامر كامل الخزرجي"النظم السياسية الحديثة،وكتاب "غازي الصوراني"تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع.

وهي من أهم الكتب التي إعتمدنا عليها في هذه الدراسة.

خطة الدراسة :

لمعالجة الإشكالية المطروحة فقد تم الاعتماد على خطة تتكون من ثلاثة فصول تسبقها مقدمة و تنتهي بخاتمة.

ففي **الفصل الأول** تخصصه الإطار النظري ألمفاهيمي للمجتمع المدني و التنمية السياسية ’و تم تقسيمه إلى مبحثين تناول **المبحث الأول** مفهوم المجتمع المدني و التعرض للتطور التاريخي و الوظائف و أخيرا خصائص و أسس تفعيل المجتمع المدني , بينما تناول **المبحث الثاني** مفهوم المجتمع المدني وهذا من خلال التعرض الى مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية ثم إلى أهداف و أخيرا إلى مداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية أما **الفصل الثاني** :فقد تم عنونته محددات علاقة المجتمع المدني بالتنمية السياسية ’فقد تم تقسيمه هو الأخر إلى مبحثين تناول **المبحث الأول** طبيعة تأثير المجتمع المدني في التنمية السياسية ’و هذا من خلال علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية و التنشئة السياسية و المشاركة السياسية ’بينما تناول المبحث الثاني آليات مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية وهذا من خلال دراسة الآليات السياسية والقانونية ،الاجتماعية والاقتصادية ،الثقافية.

أما **الفصل الثالث** :فقد عالج القضية المحورية في دراستنا والمتمثلة في تأثير منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية في الدول المغاربية وهذا من خلال تقسيمه إلي مبحثين ،اختص **المبحث الأول** منها بمعالجة منطلقات المجتمع المدني المغاربي في تحقيق التنمية السياسية و هذا من خلال التعرض لدور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية ،ثم في

تحقيق المشاركة السياسية ،وفي الأخير المجتمع المدني والتنشئة السياسية في الدول المغاربية ، فقد اختص **المبحث الثاني** بمحاولة دراسة معوقات المجتمع المدني المغاربي في تحقيق التنمية السياسية،وهذا من خلال التعرض للمعوقات القانونية والسياسية ،الاقتصادية والثقافية،وفي النهاية خاتمة تكون حوصلة لم جاء في متن المذكرة.

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي والنظري للمجتمع المدني والتنمية السياسية

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للمجتمع المدني و التنمية السياسية

يقتضي التحديد العلمي للمفاهيم وعرض المضامين المختلفة بها ، تعتبر الخطوة الأولى والمفتاحية التي من خلالها تتضح الرؤيا البحثية ، إذ تعد خطوة لا غنى عنها أمام الباحث لفهم الموضوع ، لذا كان من الضروري تحديد مفهومي المجتمع المدني والتنمية السياسية خاصة أنه قد أجمع الكثير على أن هذا الأخير يلعب دورا بارزا في تحقيقها .

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني

في هذا المبحث نحاول إيضاح المفاهيم الأساسية للمجتمع المدني من أهداف، وظائف، خصائص... الخ، التي ساهمت في تشكيل محدداته الرئيسية.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني

لقد تعددت واختلفت تعاريف المجتمع المدني فلدينا التعريف اللغوي والاصطلاحي:

أ- التعريف اللغوي :

نجد أن مصطلح civil society وردت فقط في كلمة "civil" لتعبير عن مصطلحات أخرى ففي معجم تاريخ الأفكار يظهر مصطلح civil disobedience بمعنى العصيان المدني ، وتطلق عليه هذه الصفة بمعنى عصيان القانون المدني فهو عبارة عن مقاومة حضارية أو متميزة وهو إشتقاق من عصيان المواطنين الناجم عن إنعدام الحقوق المدنية .

كذلك يستعمل لفظ "civil" في اللاتينية civis لتعبير عن مجموعة دلالات ذات علاقة بالمواطن وتناقص كل ما هو عسكري ، رسمي ، ديني وكذلك يعبر عن ضد متوحش أو

همجي ، وعليه فان التعبير المدني "Civilis" يدل على كل ماهو خارج ومخالف للمجتمع الرسمي أي خارج المؤسسات الحكومية.[1]

التعريف الاصطلاحي :

- المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العلم بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف.
- يعني المجتمع المدني مجمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير الحكومية وغير الإرثية والتي تشكل الروابط الاجتماعية بين الفرد والدولة[2].
- يعرف "علي حرب" المجتمع المدني بأنه: مجتمع تداولي مفتوح للممارسة الاجتماعية الاختيارية من خلال كل المؤسسات المكونة للحياة الاجتماعية.[3]

ومن كثرة هذه التعاريف إلا أن مفهوم المجتمع المدني يبقى من المفاهيم الأكثر إثارة للنقاش وذلك لأن دلالة هذا المفهوم ليست محددة بنفس الشكل بالنسبة للمجتمع ، لما يكتنفه من غموض راجع إلى طابعه المعقد ولما يحتويه من مضامين متعددة .

– ويعرف المجتمع المدني بأنه ماينشأ المجال العام لتداول المعلومات ودور الإعلام

[1]– بليوز الطاهر : "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،15(2006)، ص207.

[2]– الحسين شعبان ، نواقد والغام المجتمع المدني ، بيروت، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع ، 2009،ص34.

[3]– علي حرب، العالم ومآزقه، منظم الصدام ولغة التداول، المغرب، مركز الثقافي العربي، ط2، 2007، ص17.

والثقافة التي تسمح بنشر أراء متعددة ومختلفة وشفافة.[1]

- ويعرف المجتمع المدني كذلك : " عالم ذو علاقة وسيطة بين الحكومة والعائلة تشغلها مؤسسات منفصلة عن الحكومة ، وتتمتع باستقلالية في علاقاتها مع الحكومة ، وأنها تتشكل بشكل طوعي من أعضاء في المجتمع لحماية أو زيادة اهتماماتهم أو قيمهم ، وهذا العالم يختلف بين مؤسسات رسمية وشبكات اجتماعية غير رسمية ترتكز على ولاءات طائفية دينية أو للعملاء وتختلف بين تلك المؤسسات ذات الأدوار السياسية كجماعات الضغط ، أو الدعاية لقضايا معينة وتلك المؤسسات التي يبقى نشاطها خارج النظام السياسي ".[2]

يوجد في بعض الأحيان خلط كبير بين بعض المفاهيم والمصطلحات، فنجد المجتمع المدني والمجتمع السياسي والمجتمع الأهلي.

المجتمع السياسي : هو مجتمع الدولة والحكومة والسلطة وهذا يعني أن كل شيء لا يصدق عليه حكومة أو تابعة للحكومة فهو مدني[3]، أي أن المجتمع السياسي هو نظام الدولة السياسي الذي ظهر إلى الوجود تاريخيا متبلورا بصورة مفهوم سياسي ، بديل للنظام القبلي

---

[1]– علي عبود المحداوي ، حيدر ناظم محمد،مقاربات في الديمقراطية و المجتمع المدني، سوريا ، دار صفحان للدراسات والنشر، 2011، ص30.

[2]– سلاف سالمي ، "دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية –الجزائر دراسة حالة"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستيرغير منشورة) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع دراسات مغاربية ، جامعة محمد خيضر – بسكرة–2009–2010،ص7.

[3]– جميل عودة ،" المجتمع المدني : مايقابل المجتمع المدني" ، تم تصفح الموقع يوم :13 جانفي 2013

/ paper.php§ source = akbarsinf – interpage dsid = 30229–22kwww.alsabah.com

القديم ، الذي كان يعتمد في تنظيم شؤونه الاجتماعية والسياسية على التشاور بين أفراد القبلية الذين يديرون شؤونهم بصورة بدائية.[1]

المجتمع الأهلي : هو مجتمع تحدده رابطة الدم أو الانتماء العرقي أو الديني أو الطائفي ، والمؤسسات التقليدية القرابية الإرثية لا تدخل ضمن حيز المجتمع المدني ،لأن سلوكها وثقافتها غير مدنية والإنتماء إليها إرثي لا طوعي وليس للفرد حق الإختيار ليكون من هذه الطائفة أو تلك القبيلة أو ذلك الدين ، وإستبدال هذا الإنتماء يعني تعرضه للفرز أو النبذ الإجتماعي أو القتل في بعض الأحيان، والفرد في المجتمع الأهلي في الغالب يرى الآخر عدو يجب تهميشه أو إقصاؤه وإن دعت الضرورة إلى إهدار دمه ، فهو خاضع لإرادة الأب والأخ الأكبر.[2]

و يمكن تقديم تعريف إجرائي للمجتمع المدني بأنه: "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في إستقلال نسبي عن سلطة الدولة.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني

[1]– يعقوب يوسف الرفاعي ، "المجتمع المدني : الفرق بين المجتمع المدني والسياسي" ، تم تصفح الموقع يوم 13 جانفي 2013. www.alsabah.com k–19 73686 = dsid page = &intf akbar = source ? .php paper /

[2]– عبد الجبار خضير عباس ،" المجتمع المدني المفهوم والظهور العالمي" ، تم تصفح الموقع يوم 15 جانفي 2013 www ahewar.org / debat /show.rt .asp ?aid = 116125–47 k.

يعتبر المجتمع المدني قرين الفكر الغربي ، ومع هذا فقد خضع لسيرورة تطور تاريخي وعليه سنقسم هذه الدراسة إلى مرحلتين : مفهوم المجتمع المدني في ظل المدرسة الكلاسيكية ثم بعد ذلك في الفكر الغربي المعاصر.

أولا : المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي :

في البداية دخلت فكرة المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة، وذلك من خلال مدرسة العقد الاجتماعي.[*]

إن التحول الذي حدث في الفكر السياسي الغربي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر من خلال رغبته في الخروج من أزمة العصور الوسطى ، وإعلانه قطيعة مع النظام القديم الذي يقوم على الربط بين السلطة والقدسية ، أدى إلى تبني نظام جديد يقوم على أسس مختلفة تتمحور كلها في الأفكار التي نادي بها فلاسفة العقد الاجتماعي.[1]

تقوم نظرية العقد الاجتماعي على تنازل جميع الأفراد عن كافة حقوقهم ، فالمجتمع الوحيد الممكن كمجتمع مدني هو الدولة وأي مجتمع طبيعي تسوده حالة من الخوف وعدم الاستقرار والدولة هي التي توفر له الأمن والاستقرار لكن مع تطور مفهوم العقد الاجتماعي مالبثت

(*) –مدرسة العقد الاجتماعي : تعد من أولى المدارس الفكرية التي ظهرت في نهايات القرن السادس عشر ، من أشهر فلاسفتها ، هوبز ولوك روسو ، تعتبر إسهامات هؤلاء وما ترتب عليها من جدال وخلاف أولى مصادر التراكم النظري والمعرفي الذي استفادت منه بصورة مختلفة نظرية المجتمع المدني

1– أحمد شكر الصبحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000، ص18.

هذه الحالة (أي الحالة الطبيعية) أن تحولت إلى مجتمع قادر على تسيير ذاته دون اللجوء إلى الدولة.[1]

عند "هوبز" تجدر الإشارة إلى ارتباط المفهوم وتداخله مع نظرية العقد الاجتماعي في حد ذاتها ، فهو يعتبر أن أصل المجتمع هو ضرورة الخروج من الصراع اللامتناهي الذي يتولد عن قانون حالة الطبيعة .

انتقد "هوبز" ليس بسبب نشره لفكرة السلطة المطلقة وإنما بسبب عدم اشتقاقه لهذه السلطة المطلقة في الحق الإلهي واعتبرها من صنع البشر.[2]

بهذا فالمجتمع عنده هو المجتمع القائم على التعاقد ولو اتخذ ذلك تشكل الحكم المطلق ويتبين أن دخول الأفراد تجربة المجتمع المدني هو دخول " طوعي " هدفه الأساسي الحفاظ على حقوقهم المتساوية التي كانوا يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي.[3]

على أن تقوم سلطة قوية تتوقع فوق الجميع بحماية هذه الحقوق وتسهيل ممارستها فيكون بذلك التزام الأفراد بطاعة هذه السلطة والخضوع لها بمثابة الشرط الضروري لنجاح هذه السلطة في القيام بوظيفتها وهي تمثل الدولة.

---

[1]– ستيفن ديلو ، ترجمة ربيع وهبه ،مراجعة علا أبو زيد ، التفكير السياسي والنظري ة السياسية والمجتمع المدني، القاهرة، (د.د.ن) ، 2002 ، ص 256.

[2]– عزمي بشارة ، المجتمع المدني دراسة نقدية ، مع إشارة للمجتمع المدني العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ،2000 ،ص45.

[3]– غازي الصوراني ، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع المدني ، القاهرة ، مكتبة جزيرة الورد ، 2010 ، ص 34.

أما جون لوك الذي يعتبر.[1]

من أكبر مفكري العقد الاجتماعي إهتماما بمفهوم المجتمع المدني والذي يقصد به ذلك المجتمع الذي يدخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي ، فيرى أن غياب سلطة قادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي يهدد ممارسة الأفراد لحقوقهم لذلك إتفقوا على تكوين المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق.

رأي جون لوك أن مفهوم المجتمع والمجتمع السياسي أو الدولة مترادفان ويعبران عن شيء واحد وهو الانتقال من حالة الطبيعية إلى حالة الاجتماع. [2]

وبهذا جعل جون لوك المجتمع مصدر شرعية الدولة وهو قادر على مراقبتها وعزلها وهو يفضل العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية بدلا من العصيان العنيف والحروب الأهلية. [3]

أما روسو ومن خلال كتاباته فقد أعطى السيادة خاصتين أساسيتين :

الأولى : هو أن السيادة لا تقبل أن تكون محل تفويض لان الإرادة ذاتها لاتنتقل .

الثانية : أن السيادة لا تقبل التجزئة ، فالعقد عند روسو يجب ان يؤسس شعبا قائما برؤسائه

[1]– أحمد شكر الصبحي ، المرجع السابق، ص20.

[2]– أحمد حسين حسن ، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني ، القاهرة ،الدار الثقافية للنشر ، 2000، ص93.

[3]– أحمد شكر الصبحي ، المرجع السابق ، ص 20.

أو من دونهم وإرادة عامة لاتتجزأ ولايمكن التنازل عنها[1].

قامت هذه المرحلة علي نظرية العقد الاجتماعي ، حيث كان جميع الأفراد يتنازلون علي كافة حقوقهم ومن ثم تحولوا إلي مجتمع قادر علي تسيير ذاته دون اللجوء إلي الدولة.

بحيث قام المفكرين هوبز، جون لوك وروسو بإعطاء تعريف للمجتمع المدني كل حسب رأيه

ثانيا : المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث :

برزت في هذه المرحلة كل من النظريتين الليبرالية والماركسية ، بالرغم من وجود اختلاف وتباين يظهر بينهما من خلال اختلاف نظرتيهما إلى المجتمع المدني ،فقد اهتمتا بالتمييز بين المجتمع والدولة وفي تحديد نمط العلاقة بينهما .

يرى هيجل تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة ،وهو يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة ، فالمجتمع المدني عند هيجل هو الحاجة والأنانية ، وبناءا على هذا فهو في حاجة دائمة إلى المراقبة من طرف الدولة، شكل المفهوم الهيجلي للمجتمع المدني عنصر جذب لمنظري الديمقراطية المعاصرين ، ويرى هيجل المجتمع المدني بأنه مجال وساحة للنزاع والتفكك وتبادل الخدمات وأن الاستقرار لا يتحقق له إلا بوجود الدولة.[2]

---

[1]– المرجع نفسه .

[2]– محمد الغيلاني ، المجتمع المدني حججه ،مفارقاته ومصادره ، بيروت ، دار الهادي للنشر والطباعة والتوزيع ، 2004 ، ص185.

يعتبر هيجل أول من تحدث بصراحة عن وجود فصل بين ماهو سياسي و ماهو مدني ، ففي كتابه " فلسفة الحق " 1821 ميز بين المجتمع المدني وبين الدولة السياسية أو المجتمع السياسي .[1]

أما كارل ماكس فيرى أن المجتمع المدني هو الأساس الواقعي للدولة ، نافيا بذلك مثالية هيجل ، وقد شخصه في مجموعة العلاقات المادية للأفراد في مرحلة من مراحل تطور قوى الإنتاج بعبارة أخرى المجتمع المدني عنده هو مجال للصراع الطبقي وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة وهنا يظهر نقد لهيجل الذي اعتبر المجتمع المدني يتشكل بعد نشوء الدولة.[2]

في مؤلفات كارل ماركس نجد أن مفهوم المجتمع المدني لايتطابق مع مفهوم النسبية التحتية بل في الواقع أن ماركس لم يعد يستعمل المفهوم وحاول عن طريق استخدام مفهومي البنية التحتية والبنية الفوقية تحديد الأسس المادية والإيديولوجية للوجود المجتمعي.

المجتمع المدني عند ماركس عموما يمثل مجالا للتنافس الاقتصادي ومسرحا للتاريخ.[3]

أما أليكس دي توكفيل فقد أشار في كتابه " الديمقراطية في أمريكا " إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينظم إليها المواطنون بكل عفوية وربط ضمان

---

[1]– غازي الصوراني ، المرجع السابق ، ص39.

[2]– محمد الغيلاني ، المرجع السابق ، ص 186.

[3]– ستيفن ديلو ، ترجمة ربيع وهبه ، مرجع سابق ، ص 537.

الحرية السياسية بالقوانين والعادات أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب ، ومن هنا تبرز أهميته المدنية وأهمية المواطنة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة أدوار إجتماعية ومجموعة من الصفات الأخلاقية.[1]

ويقول توكفيل انه لابد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة ، وهذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية دائمة اليقظة على التنظيم الذاتي.

خضع الفكر الماركسي عموما ونظرية للمجتمع المدني خصوصا لتطوير جدي على يد الفيلسوف الايطالي " أنطونيو غرامشي" ونظر إلى المجتمع المدني باعتباره جزءا من البنية الفوقية ، هذه الأخيرة التي تنقسم إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي ، وظيفة الأول (المجتمع المدني) الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجية ، ووظيفة الثاني (المجتمع السياسي) السيطرة والإكراه ، ومن هنا كانت الدعوة إلى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية ومهنية ونقابية وتعددية لهدف اجتماعي صريح ، ليضع بالبنية الفوقية في حالة غير متنافرة و مع البنية التحتية وإيجاد طريقة للتفاعل الحيوي المستمر بينهما.[2]

فكرة مفهوم المجتمع المدني عند غرامشي تقوم على ضرورة فهم واستيعاب بعض المفاهيم المرتبطة به كالدولة ، الهيمنة والأيديولوجية بهذا فان التصور المقدم للمفهوم يؤكد

[1]– أحمد شكر الصبحي ، المرجع السابق ، ص،23–24.

[2]– محمد فهمي الشلالدة ،" تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود" ، تم تصفح الموقع يوم 20 جانفي 2013 .org / omom. Stuies / wmview ? Orlid : p 68.http://www.ononjordon

على أن المجتمع المدني هو مجال للتنافس الأيديولوجي عكس ما قاله ماركس وهيجل بأن المجتمع المدني مجال لا للتنافس الاقتصادي .

يعتبر غرامشي المجتمع المدني ذلك الفضاء الذي يضم كل ما يسمى بالخاص من المنظمات كالنقابات والمدارس والجامعات الثقافية والكنائس ووسائل الإعلام ..الخ[1] أعطى غرا مشي منظمات المجتمع المدني دورا مهما في اكتساب الوعي لدى الطبقات التي يتكون منها المجتمع .

وقد تمحورت الرؤية الغرامشية للمجتمع المدني حول فكرتين رئيستين هما :

1-نظرة غرامشي إلى المجتمع المدني على انه بناء وفقي يمثل حلقة وصل بين النسبية الاقتصادية والدولة من أجل التوفيق بين الدولة والمجتمع ،خرج غرامشي بمصطلحات المنظومة السياسية في المجتمع ، وهي منظومة تنصهر فيها كل من الدولة ومنظمات المجتمع المدني وفق آلية براغماتية فمن ناحية تعمل الدولة على تعزيز مشروعيتها من خلال كسب رضا وود المجتمع ، ومن ناحية أخرى تعمل منظمات المجتمع المدني على تنفيذ أهدافها بشكل مستقل نسبيا عن الدولة[2]

2-ربط وظيفة المجتمع المدني بوظيفة الهيمنة وميز بين المثقف التقليدي والمثقف العضوي والمهيمن.

---

[1]- أحمد حسين حسن، المرجع السابق، ص ص 117-119.

[2]- عبد لله هوادف، "مفهوم المجتمع المدني بين العالمية والخصوصية" ورقة قدمت في الملتقي الثامن حول:(دور المجتمع المدني في تنمية الدولة)،الجزائر ، جامعة أدرار،20-22 نوفمبر2005 ، ص22.

بالرغم من تعدد واختلاف المهمات المقدمة في صياغة مفهوم المجتمع المدني من طرف الغرب ، نجد أن هناك عناصر مشتركة يوافق عليها أغلب الذين تحدثوا عن هذا المفهوم ومن بين أهم هذه العناصر [1] :

- فكرة الطوعية بحيث ينظم الأفراد إلى منظمات أو مجموعات طواعية منهم وبإرادتهم وليس مجبرين .
- يحتوي المجتمع المدني على عدة مكونات من بينها الاتحادات المهنية النقابات والأحزاب ...الخ
- الدولة والمجتمع السياسي ضروريان لاستقرار المجتمع المدني وتمتعه بوحدة وأدائه لوظائفه .
- للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده مثل التوسع في بعض عناصره أو إتساع تأثيرها
- تتمتع مؤسسات المجتمع المدني باستقلالية نسبين من النواحي المتالية والتنظيمية والإدارية هذا ما يعكس قدرة الأفراد على تنظيم نشاطاتهم بعيدا عن تدخل الدولة[2].

المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني

يضطلع المجتمع المدن بوظائف عديد كانت هذه الخدمات و الأنشطة التي يقوم بها

1- غنية إبريز،" دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية ، دراسة حالة الجزائر" ، (مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة) في العلوم السياسية ، تخصص : سياسة عامة وحكومات مقارنة ، جامعة الحاج لخضر -باتنة- ، 2009 -2010 ،ص 14 .

2- المرجع نفسه،ص16.

موجهة للحكومة أو موجهة للمجتمع و من بين هذه الوظائف :

تلعب منظمات المجتمع المدني دور كبير في تحقيق المشاركة السياسية , ومراقبة الحراك السياسي و الاجتماعي و المساهمة فيه بشكل فاعل [1].

يسعى المجتمع المدني إلى أصلاح وتصحيح الأخطاء الحكومية والمطالبة بتعديل السياسات من خلال التنبه إلى أوجه القصور ووفق الممارسات التي تتعدى على حقوق الأفراد بالكشف عن الأخطاء ومحاسبة الحكومة عليها

المجتمع المدني أداة لرفض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الإفراد والجماعات اتجاه بعضهم البعض، نتيجة الحقوق و الوجبات التي تترتب على الفرد نتيجة إنظمامه لهذه المؤسسات , وهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام والمجال السياسي' كما تعد منظمات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإدارة الحرة والمشاركة الايجابية النابعة من التطوع.

يضطلع المجتمع المدني بوظيفة التنشئة الاجتماعية و السياسية والتي تعكس قدرته علي الإسهام فهي عملية بناء المجتمع من خلال غرسه من مجموعة من القيم و المبادئ منها : التعاون 'وتحمل المسؤولية ... [2]

تقوم أيضا المؤسسات المجتمع المدني بوظيفة الوساطة والتوفيق لذا فهي تتحرك مباشرة لتأثير على عملية تشريع ووضع قوانين وتهدف للوصول إلى نقطة الاتفاق والتقاء

[1]– نفس المرجع ، ص 23.

[2]– نفس المرجع .

بين الآراء المتعددة كأساس للاستقرار.

وجـــود مجتمـــع مـــدني بمؤسســـات قويـــة يشـــعر الأفـــراد أن لـــديهم قنـــوات مفتوحـــة لعـــرض أرائهـــم ووجهـــات بحريـــة حتـــى ولـــو كانـــت تعـــارض الحكومـــة وسســـتها , لتعبيـــر عـــن مصـــالحهم و مطـــالبهم الأســـلوب مـــنظم وطريقة سليم دون الحاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي.

صحيح أن وظيفة منظمات المجتمع المدني هي الدفاع عن المصالح الخاصة المشتركة لفآت معينة ألانها كذلك تمد يد العون و المساعدة للمحتجين وتقدم الخدمات الخيرية الاجتماعية هدفها مساعدة الفآت الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع [1].

المطلب الرابع : خصائص وأسس تفعيل المجتمع المدني :

يمكن القول أن وجود مؤسسات المجتمع المدني لن يتحقق إلا في ضوء مجموعة من الشروط والصفات التي تعد خصائص مميزة يمكن من خلالها تحديد مدى التطور الذي بلغته هذه المؤسسات.

أولا : خصائص المجتمع المدني : [2]

[1]– غنية إبريز، المرجع السابق، ص 24.

[2]– تامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسية العامة ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 100.

1) **القدرة على التكيف** : ويقصد قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف ، كانت أكثر فاعلين لان الجهود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربا القضاء عليها وهناك أنواع للتكيف منها :

- **التكيف الزمني:** ويقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن إذا كلما طال وجود المؤسسة السياسية ازدادت درجة مؤسستها.
- **التكيف الجيلي** : ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها فكلما استطاعت المؤسسة التغلب على مشكلة الخلافة سلميا والاستعداد إلى استبدال القادة بآخرين بطريقة ديمقراطية ازدادت مؤسسيها .
- أو بعبارة أخرى تخلى المؤسسة على فكرة الارتباط بشخص واحد تنحصر في يديه كل المسؤوليات كزعيم الحزب ، رئيس الجمعية ، شيخ القبيلة .
- **التكيف الوظيفي** : ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة بما يبعدها على أن مجرد أداة لتحقيق أعراض معينة.

2) **الاستقلال:** بمعنى أن لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها ، وتوجيه نشاطها الذي يتفق مع رؤية المسيطر [1].

وفي هذا المجال تحدد درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من خلال عدة مؤشرات منها:

[1]– نفس المرجع.

أ- **نشأة مؤسسات المجتمع المدني** : وحدود تدخل الدولة في هذه العملية ، فالأصل هو أن تتمتع المؤسسات بهامش من الاستقلالية عن الدولة ،وواقع الحال في العديد من الأقطار العربية يتقاطع كليا مع هذا ، والملاحظ إن معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تخضع للحكومات بدرجة أو بأخرى وفي حين ا ناي سلطة مدنية لا يمكن أن تنمو وتستمر من دون أن تحتفظ بحد أدني من الاستقلال[1].

ب- **الاستقلال المالي:** ويتضح ذلك من خلال مصادر التمويل فيمكن لهذه المؤسسات أن تعتمد جزئيا على الدعم الحكومي، أو على بعض الجهات الأخرى أو تعتمد على التمويل الذاتي خاص من طرف أعضائها أو زيادة رسوم العضوية...الخ، وذلك لان صاحب التمويل يفرض سلطته على ممولية ، غير أن الملاحظ هو أن الجزء الكبير من التمويل على المستوى العربي يأتي من الحكومة أو من منظمات إقليمية أو عالمية لأمر يجعلها أسيرة لمصالح تمويلها .

ت- **الاستقلال الإداري التنظيمي:** ويقصد به استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من حيث إدارتها لشؤونها وفق لوائها وقوانينها الداخلية ، بعيدا عن تدخل الدولة ومن ثم تخفيض إمكانية إستتباعهم من قبل السلطة وإخضاعهم للرقابة والسيطرة[2].

3) **التـعقد** : بمعنى تعدد المستويات الراسية والأفقية داخل المؤسسة أو تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات ترابية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق

---

[1]- أحمد شكر الصبحي، مرجع سابق، ص 34-35.

[2]- بليوز الطاهر ، مرجع سابق ، ص 212.

ممكن داخل المجتمع المدني الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى ، ويلاحظ على كثير من المؤسسات في الوطن العربي بساطة بينهما التنظيمية من ناحية وانعدام انتشارها وتركزها في العاصمة أو في المدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية .

4) **التجانس** : بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها وكلما كان مرد الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة وكانت طريقة حل الصراع سليمة [1]كان هذا دليلا على تطور المؤسسة ..بمعنى أن المجتمع المدني

لايتسم بالضرورة بالتجانس بل قد تكون ساحة للتنافس والاختلاف بين القوى والجماعات ذات المصالح الناقصة والرؤى المختلفة ، وكلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى المجتمع المدني وفئاته اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الايجابي والعكس صحيح[2].

ثانيا : أسس تفعيل المجتمع المدني

هناك عدة أطر ومجموعة من الأسس التي تعتبر اللبنة الرئيسية في بناء وتطور المجتمع المدني وتتمثل فيما يلي[3]:

[1]– نادية بونوة ،"دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ وتقييم السياسة العامة "،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع سياسات عامة وحكومات مقارنة ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ،ص40.

[2]– تامر كامل الخزرجى ، مرجع سابق ، ص 111.

[3]– سلاف سالمي , مرجع سابق. ص39.

1-**الأساس القانونية :** ومن هنا يمكن تقديم الإطار القانوني والذي يسمح بتفعيل المجتمع المدني وإعطائه الضمانات اللازمة لحركته ونشاطه ، ويتحدد هذا الإطار كما يلي :

- أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات.
- أن توجد وتحترم القواعد القانونية التي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني (طبقا للقواعد الدستوري).
- احترام النظام القضائي واستقلاله لحماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية، حماية الحريات الأساسية (يتضمنها حق إنشاء الجمعيات المستقلة).
- أن يحول الدستور القانون دون إنتهاك الحريات ومنع الشرعية وتحريم تجميد الدستور

أو إعلانات الطوارئ والقوانين الاستثنائية أو التمهيدية[1].

بمعنى أن الدولة هي التي تجسد الإطار القانوني الذي يمثل الوحدة الحقوقية.التي جوهرها المساواة في الحقوق والحريات بين مختلف المواطنين.

2- **الأساس السياسي** :

[1]– ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 295.

إن الإطار السياسي الذي يسمح بتطور المجتمع المدني وتفعيله هو الإطار الذي يتوفر لهذه القوى الاجتماعية حرية التعبير عن مصالحها وأرائها بطريقة سلمية منظمة ، وتعتبر الديمقراطية انسب صيغة سياسية لتنامي المجتمع المدني ، فعلى الرغم من تعدد آلياتها وأساليب تطبيقها ، إلا أنها تقوم في جوهرها على أساس التعدد السياسي والفكري ، وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية [1]، وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق وحريات المواطنين قويت وتداعمت قوى ومؤسسات المجتمع المدني ،فإنها تساهم في تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم ، فالمجتمع المدني هو بمثابة الأرضية التي ترتكز وتعتمد عليها الصيغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقاتها .

ويمكن تحقيق هذا من خلال آمرين اثنين هما : [2]

الأول: هو حياد الدولة إزاء قوى المجتمع المختلفة، فيجب إلا تكون الدولة في يد فئة أو حزب أو مجموعة تحتكر السيطرة والهيمنة من اجل الاستمرار على قمة السلطة.

الثاني: هو توفر القنوات الرسمية التي تمكن القوى الاجتماعية كلها من التعبير عن نفسها من مجالس نيابية ووسائل الإعلام ، وكذلك التنظيمات وجماعات الضغط وهذا الأمر يتوقف على طبيعة الدولة من ناحية ودرجة نضج المجتمع المدني من ناحية أخرى[3].

[1]– سلاف سالمي ، مرجع سابق ، ص40.

[2]– نفس المرجع.

[3]– ثناء فؤاد عبد الله ، مرجع سابق ، ص296.

بمعنى آخر : أن الوظيفة الشائعة للمجتمع المدني هي الوظيفة السياسة ، ويذهب " غليون " إلى أن هشاشة الديمقراطية في الوطن العربي يعود إلى غياب المجتمع المدني ويعلق بان هذا الأخير " لا تترجمه التعددية الحزبية أي التعددية الكمية الشكلية البسيطة[1] " بل المجتمع المدني الفاعل هو التعددية التي تضمن " تحقيق المشاركة السياسية الفعلية للمواطنين جميعا وليس النخب فقط ".[2]

3- **الأساس الاقتصادي**: [3]

ويقصد بذلك تحقيق درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وبشرط أن يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص والمبادرات التي يقوم بها المواطنون فرادى أو في ظل جمعيات تعاونية مستقلة عن الدولة [4]، أي يسمح للأفراد بإشباع جزء من احتياجاتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة ، وفي هذه الحالة يقتصر دور الدولة في المجال الاقتصادي على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة ، والقيام ببعض المشروعات والصياغات وإدارة المرافق التي قد يعجز أو يحجم القطاع الخاص عن القيام بها ، وذلك لان تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة وهكذا يتوجه اهتمام هذه المنظمات إلى

---

[1]– برهان غليون ، المحنة العربية (الدولة ضد الامة) ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994 ، ص268.

[2]– نفس المرجع .

[3]– هشام عبد الكريم، "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989– 1999 "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرغير منشورة) في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي الإداري، جامعة بن يوسف بن جدة، الجزائر العاصمة، 2006، ص49.

[4]– سلاف سالمي ، مرجع سابق، ص 41.

تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي هيكليا ، وفي هذا الإطار ترتبط بنيويا بالتنمية أي التنمية بالمشاركة.

4-**الأساس الثقافي والإيديولوجي** : من أهم وأسس تطوير المجتمع المدني هو بعث النهضة والفعالية في نشاطاته لنشر قيم المشاركة والولاء والانتماء في المجتمع وفي هذا الإطار نبرز أهمية الدور الذي تؤديه مؤسسات التربية والإعلام وغيرها من المؤسسات الثقافية في المجتمع[1].

كما يتضمن هذا الأساس مختلف القيم والأفكار والإيديولوجيات السائدة لدى القوى والفئات في المجتمع ، والتي قد يتعارض بعضها مع الإيديولوجية الكلية التي تتبناها الدولة ، فالتباينات في المصالح بين القوى الاجتماعية المختلفة ، ترتبط بتباينات في القيم والأفكار التي تتبناها هذه القوى وعادت ما يلعب المثقفون العضوين دورا هاما في إنتاج الخطاب الإيديولوجي في المجتمع المدني

وهي السياقات الهامة التي ركز عليها " برهان غليون " في فهمه للمجتمع المدني – الثقافة – التي تسمح بتكوين المجتمع المدني فهو " لايتكون دون الفكرة والعقيدة والأخلاق " ، وهكذا إذا تكون في هذا الإطار فهو يعول عليه في أداء وظيفة ثقافية في المجتمع[2].

---

[1]– ثناء فؤاد عبد الله ، المرجع السابق ، ص 297.

[2]– موسى بن إسماعين ، "مشكلة الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون" ، (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفلسفة غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الإخوة متنوري ، قسنطينة ، 2004 ،2005، ص 89.

إذن أن وجود المجتمع المدني هو أولا وقبل كل شيء ثقافة أي أبنية نفسية وردود فعل آلية نكاد لا نفكر فيها وقوالب فكرية .

إذن إن إنتاج المجتمع المدني يرتبط بنظام القيم ، ولا سيما قيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية ونمط العلاقات الإنسانية من جهة ثانية ، يوجد ترابط وثيق الصلة بين المؤسسة من جهة والعقلية السائدة في المجتمع من جهة أخري لان مؤسسات تنشأ في وسط اجتماعي وحضاري معين ، لايمكن أن تقوم بوظائفها وأدوارها كاملة أي توفير الأطر الثقافية للأفراد و الجماعات الذين يعيشون في هذا الوسط.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية السياسية

وفي هذا المبحث ومن أجل فهم التنمية السياسية أكثر سيتم التطرق إلى تعريفها وآلياتها ومختلف أطرها النظرية.

المطلب الأول: تعريف التنمية السياسة

قبل التطرق إلى تعريف التنمية السياسية نرى من الأهمية أن نشير لبعض الصعوبات التي اعترضت سبيل الباحثين في تحديد وضبط المصطلح، ومن بينه نجد ما يلي:

***1*- الصعوبات:**

- تداخل مفهوم التنمية السياسية مع مجموعة من المفاهيم الأخرى (كالتحديث، التغيير والتطور...) وهذا ما جعل بعض الباحثين يعتبرونها كمرادفات التنمية السياسية.

- إن معظم الاجتهادات التي قدمها الباحثون في هذا المجال قدمت تعاريف هي في واقع الأمر تعاريف مؤدلجة كانت تنطوي على مجموعة من التوجهات القيمية والأيديولوجية لواضعيها والذين أغلبهم من باحثي الغرب، وبالتالي لوحظ أن ثمة انحياز أيديولوجي وحتى حضاري لتجربة الغرب[1]، وبالتالي هي تفتقر إلى الموضوعية التي هي الركن الأساسي للعلم. هذا فضلاً عن عدم الإلمام بكافة الحقائق والظواهر الهامة المتعلقة بالواقع السياسي لدول العالم النامي، وهذا نتيجة قلة المعرفة الكافية بشؤونه، وهو الأمر الذي أدَّى في النهاية وفي غالب الأحيان إلى استنتاجات لا تمت للواقع بصلة[2].
- صعوبة التوصل إلى تعريف موحد ملائم، وهذا نتيجة اتساع آفاق البحث في مجال التنمية السياسية وإهتمام العديد من العلوم به، مثل علم السياسة المقارن وعلم الاجتماع[3].

2- تعريف التنمية السياسية:

قبل تعريف التنمية السياسية سنقوم بتعريف كل لفظ مستقل عن الآخر، أي نتعرف أولاً على مفردتي (التنمية، السياسية).

أ- **مفهوم التنمية**: هناك جملة من التعاريف لمفهوم التنمية متباينة لتباين الإسناد النظري لصوغ المفهوم من جهة، أو تباين الأيديولوجيات التي تستند إليها عمليات التنمية وأساليبها

[1]- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، قضايا وإشكاليات، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 28.

[2]- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص105.

[3]- نفس المرجع، ص 88.

من جهة أخرى، مما دفع "أروين ساندوز" إلى القول: «إنَّني سوف لا أحاول إعطاء تعريف محدد دقيق للتنمية لكني أفضل أن أترك هذا المصطلح ليعني ما يعنيه حسب ما يريد كل دارس سواء في أفغانستان أو الهند أو الصين أو غيرهما»[1].

ولعلَّ "ساندوز" كان يعني من كلامه –كما يرى معظم الخبراء والباحثين– أنَّ المفهوم العام للتنمية هو مفهوم شامل وكلي لا يقبل التجزئة، ويحمل مضامين اقتصادية واجتماعية وسياسية، وأنَّ أي تغيير أو تحول يؤثر ويؤدي إلى تحول في البقية.[2]

التنمية لغة: تعني الزيادة والانتشار، وجاء في لسان العرب لابن منظور[3]: «التنمية من قولك نمّيت الحديث أنميته تنمية مذمومة، أما قولك نميت الحديث أنميته تنمية

(دون تشديد النون والميم) أي رفعته وأسندته على وجه الإصلاح، ويقال: نميت الشيء أي رفعته عليه وكل شيء رفعته فقد نميته».

فالتنمية في حقل اللغة العربية وثقافتها هي عملية توالد ذاتي وحركة جوانية تنبع من الذَّات وبصورة مستقلة دائماً، ولا تكون كذلك إذا كانت تتم بمؤثر خارجي، وكما يقول "هلال العسكري" فإنَّ النما يعني أنَّ الشيء يزيد حالا بحال من نفسه، لا بإضافة شيء إليه،

---

[1]– عبد الحليم تمام أبو كريشة: دراسات في علم اجتماع التنمية،الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص37.

[2]– نفس المرجع .

[3]–انظر:– ابن منظور، لسان العرب المحيط (مادة التنمية)، بيروت، دار لسان العرب، ص 883،

– أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ، ص 283.

فالنبات ينمو ويزيد ولا يقال لمن أصاب ميراثاً أو أعطى عطية أنَّه قد نما ماله، وإنَّما يقال نما ماله إذ زاد في نفسه، والنما في الماشية حقيقة لأنها تزيد بتوالدها قليلاً [1].

إذاً فأصل التنمية أن تكون نابعة من الذَّات لامن الغير، هذا عن تعريف التنمية لغةً.

أمّا **اصطلاحاً:** فهناك تعاريف عديدة لا تكاد تحصى، وسوف نتطرق لأهمها، ثمَّ نرى العناصر المشتركة بينها لنخلص إلى تعريف إجرائي بينها.

ولعلَّ أقدم تعريف للتنمية والذي اشتهر واستقر في الأذهان لفترة طويلة هو تعريف الأمم المتحدة الذي يرى بأنّ التنمية هي عبارة عن: «مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، والعمل على خروج هذه المجتمعات من عزلتها بشكل إيجابي في الحياة القومية، وتسهم في التقدم العام للبلاد»[2].

أمَّا محمد الجوهري فيعرف التنمية بشكل عام كعملية تغيير ثقافي دينامكي وموجه تتم في إطار اجتماعي معين، وترتبط بازدياد عدد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغيير وتوجيهه، وكذا في الانتفاع بنتائجه وثمراته».[3]

---

[1]– نصرمحمدعارف،"أزمة دراسات التنمية"، تم تصفح الموقع يوم،18-03-2013 م
http// ; www.islamiconline.net/io/arabic/dowalia/mafim.2asp

[2]– علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص 32.

[3]– نفس المرجع

إنطلاقاً من المعنى اللغوي للتنمية يمكن أن نعرف هذه الأخيرة بقولنا أن: «التنمية هي عملية تغيير ذاتي شامل مستمر من أجل تحقيق رفاهية المجتمع، وتتسم بتضافر جهود الحكومة والأهالي وفق برنامج عمل هادف لرفع مستوى معيشة السكان وضمان العيش الكريم»

ب–**مفهوم السياسة**: حيث يذكر "موريس ديفارجيه" في كتابه "دراسة السياسة" أنه من الصعب وضع تعريف محدد لما هو سياسي، وبالنسبة لكلمة سياسة هي قديمة تستخدم في الحديث اليومي لكل إنسان(*). وبالرغم من استخدامها الشائع فهي تستخدم في معنى محدد بالنسبة للسوسيولوجيين.

وإذا ما تناولنا هذه الكلمة –أي سياسة– وحاولنا تتبع معناها جاء من بعض مفاهيم اللغة نجد أن لسان العرب يذكر أن أصل الكلمة جاء من السوس وهي تعني الرئاسة، وإذا قيل رأسوا فلان أي أنهم سوسوه أو أساسوه، وعندما نقول ساس الأمر أي أنه قام به والقيام هنا هو القيام بما يصلحه، والأمر هنا هو أمر الجماعة أو مجموعة من الناس.[1]

وعندما نضم كلمة سياسة إلى التنمية بما عرفناهما فإننا نحصل على عدة تعاريف وضحت التنمية السياسية.

(*) علماً أن من الفقهاء المسلمين من شكك في أصل الكلمة وهو الإمام المقريزي أحمد بن علي ت845 حيث ذهب إلى أنها مصطلح دخيل عرب من المغولية وأصلها (الياسة) أي جملة قوانين التي تحكم جنكيز خان وخلفاءه انظر :

[1] – صلاح الدين آردقة دان، التخلف في الفكر الإسلامي المعاصر، بيروت ،دار النفائس، 2002، ص 31.

إنَّ من أشهر من تناول تعاريف التنمية السياسية "لوسيان باي"(Pey Lucein) حيث قام هذا الأخير بوضع قائمة شاملة انطوت على عشرة تعريفات رئيسية هي[1]:

1-التنمية السياسية هي المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية.

2-التنمية السياسية هي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية.

3-التنمية السياسية هي التحديث السياسي ولا تنفصم عنه.

4-التنمية السياسية هي أداء وإدارة الدولة القومية؛ بمعنى قبول شكل واحد من النظام السياسي والممارسة السياسية.

5-التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية.

6-التنمية السياسية هي التعبئة السياسية للجماهير لدفعها إلى مزيد من المشاركة السياسية .

7-التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية بمعنى قدرة النظام السياسي على بناء المؤسسات الديمقراطية وتدعيم الممارسة السياسية الديمقراطية.

8-التنمية السياسية هي تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والتغير الاجتماعي المخطط والمنظم.

9-التنمية السياسية هي التعبئة والقوة، بمعنى أنها تستهدف خلق نظام سياسي فعَّال وله من القوة ما يمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية.

[1] – أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 122.

10- التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية التغيير الاجتماعي المتعددة الأبعاد، إذ لا يمكن أن تحقق دون حدوث تغيرات في كافة عناصر الثقافة[1].

وفي إطار هته الجهود لتحديد مفهوم التنمية السياسية قدم "روبرت باكنهام" تصنيفاً يتضمّن خمسة إقترابات لدراسة التنمية السياسية حتى عام 1963 وهي[2]:

- **الاقتراب القانوني الرسمي:** بمعنى أنَّ التنمية السياسية ضمن الدستور الرسمي الذي يصف ملامح الحماية المتساوية في ظل القانون والانتخابات وفصل السلطات.
- **الاقتراب الاقتصادي:** ويعني أن التنمية السياسية مساوية للتنمية الاقتصادية.
- **الاقتراب الإداري:** وينظر للتنمية السياسية على أنَّها القدرة الإدارية على حفظ القانون وأداء وظائف المخرجات الحكومية بطريقة رشيدة ومحايدة.
- **اقتراب النظام الاجتماعي:** ويقوم على أساس أن فكرة التنمية السياسية تسهل المشاركة الشعبية في العمليات السياسية وتخطي الانشقاقات الإقليمية واللغوية والطائفية والقبلية.
- **اقتراب الثقافة السياسية:** بمعنى أن التنمية السياسية تتمثل فقي مجموعة من الخصائص الاتجاهية التي تمكن الأفراد من قبول الامتيازات وتحمل المسؤوليات الناتجة من العملية السياسية الديمقراطية.[1]

---

[1]- تامر كامل الخزرجى، مرجع سابق ، ص 138.

[2]- مسعود الربضي، محمد الزغبي،" سياسات التكييف الهيكلي وآثارها على التنمية السياسية في الدول العربية": دراسة حالة مصر-اليمن- الجزائر- المغرب في الفترة (1989-2003)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، (العدد الثاني، 2008)، ص 463، 464.

فقد حدَّد علماء السياسة والاجتماع السياسي إلى أن مفهوم التنمية السياسية يتضمن أبعاداً وهي:[2]

- خرق روح المساواة التي تؤدي إلى مزيد من المشاركة السياسية وفي وضع القرار السياسي والمزيد من الديمقراطية
- الاقتدار السياسي الذي يعني خلق نظام سياسي قادر على اتخاذ قرارات فعالة وقادر على التأثير الفعال في الاقتصاد والمجتمع.
- تباين وتخصص النظم السياسية، وهذا يعني أن يكون للمؤسسات السياسية وظائف واضحة ومحددة، وأن تكون الأدوار السياسية متخصصة.

نرى أنَّ هذه الأبعاد تفضي إلى هدف واضح من الأهداف تسعى عملية التنمية إلى تحقيقها والوصول إليها، ومن بين هذه الأهداف على سبيل المثال الاندماج والتكامل القومي وفعالية الحكومة وتغلغلها في المجتمع، وتنمية القدرات العسكرية للمحافظة على أمن النظام واستمراره وتحقيق التنمية الاقتصادية؛ بمعنى تحقيق زيادة في متوسط نمو المخرجات لكل فرد من السكان، أو زيادة في نصيب الفرد.

بينما إتجه "ألفرد ديامنت" إلى صياغة تعريف عام للتنمية السياسية بوصفها: «تشير إلى العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيداً من القدرة، لكي يحقق

---

[1]– نفس المرجع

[2]– نفس المرجع، ص 465.

باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب وأن يطور نماذج جديدة للتنظيم»[1].

أمَّا بالنسبة لأحمد وهبان فقد عرف التنمية السياسية على أنها: «عملية سياسية لها غايات متعددة ترمي إلى تأكيد وترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار في المجتمع وزيادة مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياستها على سائر إقليم الدولية، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة فضلاً عن إضفاء الشرعية على السلطة»[2].

والتنمية عند "جابريال ألموند وباول" فهي: «استجابة النظام السياسي للتغيرات سواءاً أكان في داخل المجتمع أم داخل البيئة الدولية خاصة منها تحديات بناء الدولة والمشاركة والتوزيع، فهي عبارة عن بنية متميزة تحتوي على أنظمة فرعية مستقلة وذات ثقافة علمانية»[3].

ويعرفها البعض بأنها التحديث السياسي Political Modernization: أي تغيير القيم والمعتقدات بما يكفل التحول السياسي نحو المجتمعات الحديثة.

---

[1]– مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا، منشورات جامعة السابع من ابريل، 2007، ص 93.

[2]– أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 143–144.

[3]– نداء صادق الشريفي، تجليات العولمة على التنمية السياسية"، عمان ، جهينة للنشر والتوزيع، 2008، ص 100.

ويذهب البعض إلى اعتبار أن التنمية السياسية هي: قيام الدولة الوطنية The Efferation of Nation State التنمية وتتكون من إطار تنظيمي للحياة السياسية، تعمل على تقديم الوظائف السياسية وفقاً للمستويات المتوقعة للدولة الوطنية[1].

التعريف الإجرائي لمفهوم التنمية السياسية:

يمكن لنا أن نعرف التنمية السياسية بشكل إجرائي على النحو التالي:

«التنمية السياسية عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا، بغية تطوير واستحداث نظام سياسي عضوي يستمد أصوله الفكرية من مرجعيته العقائدية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم، ننسق مقولاته مع مقتضيات البيئة الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، وتشكل في الوقت نفسه منطلقاً رئيسياً لفعاليات التعبئة الاجتماعية، ويتألف هيكل هذا النظام وقوامه البنائي من منظومة عريضة متنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وما إلى ذلك من كيانات نوعية تمتاز عن بعضها بنائياً، وتتبادل التأثير فيما بينها جدلياً وتتكامل مع بعضها وظيفياً وتمثل بشكل أساسي الغالبية العظمى من جموع المواطنين، وتعكس مصالحها، ومن ثمَّ تهيئ المناخ الملائم لشراكتها الإيجابية الفاعلة في جدليات العملية السياسية وديناميكية العمل العام، مما يساعد في النهاية على تجدير أسباب التكامل الاجتماعي السياسي وتعميق مشاعره، ويفسح المجال

[1]– غازي محمود ذيب الزعبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن، الأردن ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2009، ص 54.

رحباً أمام توفير أوضاع مواتية ومناسبة لإرساء قواعد النظام العام، وكفالة الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي السياسي بوجه عام».

المطلب الثاني: مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية

يمكن تتبع تطور مفهوم التنمية السياسية من خلال ثلاثة مراحل أساسية كشف عنها التطور المعاصر لمفهوم التنمية السياسية:

المرحلة الأولى: وتمتد هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ستينيات القرن 20، وهي الفترة التي بدأت فيها العديد من دول العالم الثالث تأخذ استقلالها وأصبحت الحاجة ملحة إلى ضرورة إيجاد صيغ فكرية من شأنها أن تساعد على تجاوز التخلف والتجزئة والجمود الذي تعاني منه تلك البلدان[1].

وفي هذا السياق ظهرت نظرية التحديث في الخمسينيات والستينيات على أيدي علماء الاجتماع الغربيين: "كتالكوت بارسوتر"، غير أن الأصول المرجعية لهذا الاتجاه تعود في واقع الأمر إلى "دوركايم" و "ماكس فيبر" اللذان قاما بعملية مقارنة بين المجتمع التطبيقي والمجتمع الحديث في القرن الـ19 في إطار إسهاماتهما النظرية العامة حول التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي كان محل اهتمام وجدل واسع في القرن ال19[2].

[1]–نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 47.

[2]– نفس المرجع، ص 20.

ولقد كانت هذه المعضلة الأساسية التي على النظرية أن تقدم إجابات لها تتمثل في كيفية إحداث تنمية سياسية في هذه الدول الجديدة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بشكل يؤدي إلى الديمقراطية اللبرالية فيها[1].

وفي هذا الإطار رأى بعض أصحاب الاتجاه التحديث أن التنمية السياسية يمكن أن تحقق في تلك البلدان، وهذا من خلال استنساخ الدول النامية لسمات وخصائص المجتمع الصناعي الحديث في الدول المتقدمة، لذا فلقد عرف بعضهم التحديث على أنه يشير إلى عملية التغير نحو تلك الأنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في غرب أوربا ثم انتقلت إلى دول أخرى كإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية[2].

والجدير بالذكر هنا أن البحث في قضايا ومشكلات العالم الثالث من قبل أولئك الباحثين قد اقترن بظهور الثورة السلوكية التي أحدثت ما يعرف بالصدمة المنهجية، والتي لا شك تركت أثرها على العديد منهم، وهو الأمر الذي أفضى بأولئك الباحثين إلى التأثر بها، واستدعى منهم في الوقت ذاته ضرورة تغيير منهجهم ومسلماتهم الفكرية وتصوراتهم للظواهر السياسية وأدى بهم في النهاية إلى أن أصبحوا يتعاملون مع الظواهر السياسية من جانبها

[1]– أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة 117، الكويت، 1978، ص 27.

[2]–نفس المرجع، ص 28.

السلوكي (الحركي)، ويحدّدون بشكل دقيق المتغيرات المؤثرة في هذه الظواهر من خلال المزاوجة المنهجية بين الالتزام النظري والبحث الميداني الإمبريقي[1].

ومهما يكن فإن تلك الاجتهادات وغيرها الممتدة خلال فترة منتصف الخمسينيات إلى منتصف الستينيات التي تناولت قضية التنمية السياسية بالاستناد إلى مفاهيم التحديث القائمة إلى مقابلة الحداثة بالتقليد قد انطوت على اعتقاد بأن جوهر التنمية السياسية يتمثل في تحول المجتمعات المختلفة من الحالة التقليدية إلى الحداثة، ولا بد أن يكون الانتقال في شكل تقدم خطي بالتحديد نحو النموذج الغربي للديمقراطية اللبرالية، أي على الدول النامية محاكاة النمط الغربي لكي تحدث تنمية سياسية، وعليه فقد كانت الاجتهادات الأولى في هذا المجال تدمج بين مفهومي التنمية السياسية والتحديث السياسي ضمن سياق التحول أو التغير الشامل من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث[2].

ومن هنا فإنَّنا نرى أنَّ هذا التصور غير مقبول للتنمية السياسية وذلك لأنَّه ينطوي على توجهات قيمية وأيديولوجية لوضعيتها واللذان أغلبهما من العالم الغربي، وهو من هذه الناحية لا يعكس العملية والموضوعية، ثم إن هذا التطور الغربي للتنمية السياسية يختفي في ثنايا الرغبة الغربية الامبريالية للهيمنة على العالم من خلال الترويج لأيديولوجية أو لحضارة بذاتها بأسلوب سلمي هادئ بدلاً من الأسلوب العنيف القائم على قوة السلاح والحملات

[1]– نفس المرجع، ص 38–39.

[2]– أسامة غزالي حرب، مرجع سابق، ص 29.

المتتالية. وهو الأمر الذي ما تم بنجاح سيكرس لا محال من التبعية والتخلف ويقضي على روح الإبداع في تلك المجتمعات المتخلفة، بحيث تصبح لا تفكر في سلك طريق آخر في تطورها أو طرح نموذج حضاري مغاير قد يكون أكثر جدوى ونجاحاً بصورة متكاملة.[1]

المرحلة الثانية: وتمتد هذه المرحلة من منتصف الستينات إلى بداية السبعينيات، حيث بدأ علماء السياسة في محاولة إعادة تعريف مفهوم التنمية السياسية وربطها بقدرة السلطة السياسية على المحافظة على النظام العام. ومن أبرز هؤلاء العلماء "صامويل همنغتون"، الذي اهتم بمناقشة فكرة التقدم الخطي، وحاول أن يقدم أبعاد وأهداف التحديث تمثل: ترشيد السلطة لتحقيق التمايز الوظيفي والمشاركة المتزايدة في السياسة إلا أنَّه لاحظ أن تحقيق هذه الأهداف قد تعتريه بعض الصعوبات التي تنتج بالأساس من الخصوصيات العديدة التي تتسم بها تلك البلدان[2]. كما لاحظ أيضاً أن مظاهر التحديث السياسي كالتحضر والتعليم...الخ، والتي كانت موضع تفاؤل من قبل العديد من الباحثين الغربيين في الخمسينيات لم تنص إلى تحقيق الإستقرار السياسي والإجماع الوطني، وإنّما أحدثت شرخاً في الديمقراطية وأفرزت نظماً عسكرية وأوتوقراطية ونظام حزب واحد[3].

[1]– بومدين طاشمة ، مرجع سابق ،ص21.

[2]– زمام نور الدين، مرجع سابق، ص 196.

[3]– أسامة غزالي حرب، مرجع سابق، ص 33.

ولهذا جاء تأكيده على ضرورة إيجاد المؤسسات السياسية التي تعمل إلى إرساء الاستقرار السياسي والنظام العام، حتى لا تصبح المشاركة السياسية وسيلة للإخلال بالنظام العام ونشر الاضطرابات والفوضى والمؤسسات الإدارية.

ومن ناحية أخرى فقد شهدت هذه المرحلة نمو النقد الراديكالي لدراسات التنمية وتجلى هذا من خلال كتابات بعض رواد السلوكية من أمثال 'ماكيلاند'، و'هاجين' اللذان قدما إسهاماً في نظرية التنمية حاولا من خلاله توضيح قضية أساسية وهي أن عملية التنمية ترتبط بتغير توجهات أفراد المجتمع سواء من ناحية القيم والسلوك أو الحوافز، ومن ثم تأكيدهم على البعد السيكولوجي في عملية التنمية وارتباطها إلى حد كبير بتغيير أفراد المجتمع، وهذا هو السبب الذي دفعهم إلى القول بأن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية[1]. كما يتجلى ذلك النقد من خلال كتابات أنصار مدرسة التبعية وخصومها الماركسيين المجددين من أمثال 'سمير أمين' 'وفرانك جندر' و'براف' التي كانت ترمي إلى محاولة دحض الأطروحات النظرية السابقة والتي أرجعت تخلف بلدان العالم الثالث إلى عوامل داخلية وربما عوامل حضارية ذاتية، والتي إمتازت في نظرتهم بالتحيز والتمحور حول الذات، والتأكيد في المقابل على تأثير العامل الخارجي على عملية التنمية القومية الشاملة في دول العالم الثالث، أي أن ما يكتنف هذه العمليات من قصور وضعف لا يمكن رده إلى عوامل داخلية بحتة بقدر ما يمكن رده وبالأساس إلى

[1]– علي غربي وإسماعيل قيرة، في سوسيولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سلسلة المعرفة، 2001، ص 16-17.

عوامل خارجية تتمثل في تلك الضغوط التي تمارسها الدول المتقدمة على دول العالم الثالث لذا تركزت جهودهم العملية على دراسة العلاقة بين المتربول والأطراف وتأثير الأول في الثاني مؤكدين أنها علاقة تبعية أو إمبريالية جديدة[1].

وهو ما بدى واضحاً في كتابات سمير أمين الذي يشير إلى إمتلاك المتروبول للإمكانيات والمقدرات التي تسمح له بممارسة عملية الهيمنة على الأطراف، لذا نجده يقول «فهو يملك رؤوس الأموال والتكنولوجيا وكل وسائل التطور بينما يفتقر المحيط (أو الأطراف) إلى كل هذا ولا يملك سوى المواد الأولية الخام التي يقوم بتصديرها إلى المركز ثم يعيد استيرادها مصنعة أو نصف مصنعة وبأثمان باهضة وبتعبير آخر فالمركز يملك بنية اقتصادية قوية مكنته من الهيمنة على المحيط الذي يتميز بهشاشة بنيته التحتية الاقتصادية»[2].

يرجع' فراك جندر' التخلف إلى عملية النمو الرأسمالي المترتبة عن إندماج إقتصاديات التوابع في الإقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يعمل على تنمية تخلف التوابع، لكنه في الوقت نفسه لا يهمل ما للعامل الداخلي من تأثير في إحداث التخلف وإن كان بدرجة أقل [3].

---

[1]– عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص 146.

[2]– جندلي عبد الناصر،"انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى_للعلاقات الدولية"،(أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 170.

[3]–نفس المرجع، ص 169.

وبالرغم من محاولات الماركسيين المحددين (مدرسة التبعية) تقديم تفسيرات واضحة المعالم لمشكلات التخلف في دول العالم الثالث إلاَّ أنَّها لم تسلم هي الأخرى من انتقادات بعض الباحثين، وذلك نظراً لتقديمها تفسيراً أحادياً لكافة التطورات الاجتماعية في البلدان التابعة بدور حول موقعها في داخل النظام الاقتصادي العالمي، فمحاولتها بالاهتمام بالتطور الرأسمالي أدَّى إلى تعاظم الاهتمام بهذا الأخير وإهمال مشكلات التخلف، ومن منطلق هذا النقد حاول 'جيمس بتراس' أن يقدم تحليلاً يزاوج بين التحليل الطبقي وأفكار التبعية لدراسة أوضاع البلاد المتخلفة[1].

ومن ناحية أخرى يمكن القول أنه على الرغم من أهمية الدراسات التي قدمها الماركسيون فيما يتعلق بالتنمية السياسية والتي كشفت أحد مسببات التخلف وسبل الخروج منه، إلاَّ أنَّها هي الأخرى لم تخل من مضمون قيمي وأيديولوجي كونها لا تعدو أن تكون سوى محاولة من الماركسيين لثني شعوب تلك المجتمعات عن إعتناق الأيديولوجية اللبرالية الغربية في إطار ما يعرف بالحرب الباردة، ودعوتهم في الوقت ذاته لتبني الأيديولوجية الماركسية كسبيل إلى التنمية الشاملة، وبالتالي فهي تفتقد هي الأخرى إلى العملية التي تقتضي الموضوعية ومن ثمَّ لا يمكن الاعتماد عليها كسبيل للتنمية السياسية.[2]

[1]– أسامة غزالي حرب، مرجع سابق، ص 62-63.

[2]– جندلي عبد الناصر، مرجع سابق.ص173.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة السبعينيات وكانت التنمية السياسية تعني أساساً قدرة السلطة السياسة على وضع وتنفيذ السياسات العامة، فابتداءاً من دراسة 'بايندير' و'ايترا' أخذت دراسات التنمية السياسية تعتمد بالأساس على مدخل السياسات العامة القائم على نموذج الاختيار العقلاني الرشيد الذي من سماته التركيز على عملية التغيير التطورية التدريجية كشيء مرغوب فيه، يفي عملية التنمية كما أشار إلى ذلك لأموند وباول[1].

كما شهدت هذه المرحلة بداية إنفصال دراسات التنمية السياسية عن دراسة التحديث وإرتباطها بدراسات عملية التغيير السياسي وترتيباً لهذا ظهرت محاولات لدراسة التغيير السياسي أبرزها محاولة ألموند وزملائه الذين عملوا على إدماج تأثير عوامل البيئة، القيادة والمهارة وعمليات الاختيار في إطار صيغة كلية للتغيير بالإضافة إلى محاولة 'جاري دبريو' و'رونالد ونز' التي تستهدف تطوير نماذج للتغير السياسي المعقد[2].

المطلب الثالث: أهداف التنمية السياسية

1-أهداف التنمية السياسة[3] :

إنه تبعاً لما تقدم فإنّ أهداف عملية التنمية السياسة تتمثل في:

[1]- نداء صادق الشربفي، مرجع سابق ص 88-89.

[2]- عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص 51.

[3]- أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 144.

- تهدف إلى تحقيق المواطنة وترسيخ مفهومها في نفوس كافة أفراد العنصر البشري المشكل للدولة، وهذا يعني بناء الدولة القومية التي تنتفي في ظلها أزمة الهوية
- ترسيخ التكامل السياسي وبالتالي الاستقرار، وذلك بأنّ التكامل السياسي يعني الترابط الوثيق بين أعضاء المجتمع من خلال تلخيصه من أسباب التصادم في سبيل تحقيق المجتمع المنسجم.
- تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها في معنى إيجاد والوسائل الكفيلة بزيادة كفاءة الحكومة المركزية في إعمال قوانينها وسياساتها داخل شتى أرجاء إقليم الدولة.
- زيادة كفاءة الحكومة من المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع والقيم الاقتصادية المتاحة بين كافة الأفراد المشكلين لدولتها.
- تهدف إلى السعي بشتى السبل إلى زيادة محددات وفاعلية مشاركة الجماهير في الحياة السياسية سواء فيما يتصل باختيار الحكام على المستويين المحلي والقومي، أو ما يتعلق بالتأثير على عملية صنع القرارات والسياسات العامة داخل المجتمع أو بغيرها[1].
- اللحاق (الالتحاق) الحضاري للمجتمعات النامية مع الدول المتقدمة لتحقيق التنمية المستدامة فيها.

[1]– نفس المرجع، ص 145.

- تهدف إلى بناء الدولة الوطنية القوية وتدعيم قدرات النظام السياسي والمشاركة السياسية.
- تهدف إلى إحداث تغيير الثوابت وإخلاصها في العمل والعدالة عند التطبيق.
- تهدف إلى بناء إستراتيجية طويلة الأمد ومشاركة فاعلة من جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمواطنين إلى تغيير في التفكر والممارسة.
- تهدف إلى جعل المجتمع عصرياً ومنفتحاً ومتسامحاً لكل أبناءه وذلك من خلال إحداث تعديل بعض القوانين والأنظمة القائمة على العمل والحق وسيادة القانون.

إذاً التنمية السياسية تهدف إلى تفعيل دور السلطات الثلاث سياسية وحيوية ومجتمع مدني نشط تنبثق عنه أحزاب وتيارات وطنية ذات تمثيل واسع وتعزيز قيم الانتماء والديمقراطية [1]والمساواة والكفاءة والمشاركة وضمان حقوق المرأة ومشاركة فاعلة للشباب .

كما تهدف في الأخير إلى التخلص من الأزمات التي تواجهها الدولة، ما يعني أنها مصلحة مشتركة للسلطة السياسية وللمواطنين من أجل تحقيق الاستقرار السياسي الذي يبتغيه أي نظام سياسي.

المطلب الرابع: المداخل النظرية للتنمية السياسية

بالرغم من تعدد المداخل المنهجية في دراسة التنمية السياسية إلا أنّنا سنركز في دراستنا هذه على الأهم منها ،مع تقديم انتقادات وتباين أوجه القصور الذي يكتنف كلاً منها.

أولاً: المدخل القانوني

[2]- نفس المرجع.

يعد المدخل القانوني Légal Approche من المداخل التقليدية في دراسة التنمية السياسية، والذي يركز أساساً في دراسة الأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية، أي على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية، وبالتالي يمكن القول أن الدراسة القانونية تركز على شرعية الفعل أو عدم شرعيته[1].

وفي معرض تحليله للتنمية السياسية ينطلق هذا المدخل من افتراض مؤداه أن النظام السياسي النامي هو عبارة عن نسق من القواعد والقيم القانونية العامة والمحدودة تتولى حمايتها وتنفيذها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية التي تتمتع بسلطة ، وعلى هذا الأساس فجوهر التنمية السياسية بحسب أنصار هذا الاتجاه يتمثل في قيام دولة القانون، وهذا يفترض توفر الدستور الذي يقيم السلطة في الدولة ويؤسس وجودها، وبالتالي تصبح السلطة مقيدة وغير مطلقة، كما يقتضي قيام دولة القانون ضمان حقوق الأفراد وحمايتها من تجاوزات السلطة العامة، هذا من جهة ومن جهة أخرى من اعتداءاتهم على حقوق بعضهم البعض، وهو الأمر الذي من شأنه أن يقيم العدالة والمساواة بين المجتمع، ومن ثم جاز لنا الحكم على النظام السياسي بأنه نظام نامي وعصري[2].

وعلى الرغم من أهمية المدخل القانوني وما يمكن أن يقدمه للباحث من فوائد إلا أنه يظل يثير به العديد من النقائص، فهذا المدخل قاصر على الإحاطة بالظاهرة من جميع

[1]– محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: (المفاهيم، المناهج، الاقتراب، الأدوات)، الأردن ،(د، د،ن)، 1986، ص 127.

[2]– بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 52، 53.

جوانبها، كما أنه يركز على الأطر المعيارية الشكلية ويهمل العمليات والأنشطة غير الرسمية على الرغم من أنها قد تكون أكثر تأثيراً، وكذا إهمال للاعتبارات غير القانونية كالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياق التاريخي والثقافي للظاهرة، هذا فضلاً عن تصنيفه لحيز الدراسة حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية[1]. وهذا كله من شأنه أن ينأى عن التحليل الواقعي والدقيق للظاهرة.

ثانياً: المدخل الماركسي (الجدلي المادي):

ينظر أنصار المدخل الماركسي إلى النظام السياسي باعتباره بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويعتبرون ان النظام السياسي يعد نظاماً نامياً حينما يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العاملة ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج، ويحول دون حدوث الاستغلال الطبقي، كما يرون أن الطبقات العاملة هي الأجدر على حيازة القوة في المجتمع وحمل الرسالة التاريخية لإقامة المجتمع الشيوعي المأمول، وذلك ما يقتضيه التحليل المادي للتاريخ، وما ينطوي عليه التحليل من التأكيد على دور العوامل الاقتصادية للطبقات المختلفة وما ينجم عن ذلك من نمو للوعي الطبقي واحتدام الصراع بين الطبقات، وانتصار الطبقة العمالية وتطوير البناء الكلي للمجتمع[2].

---

[1]– محمد شلبي، مرجع سابق، ص 118.

[2]– بومدين طاشمة، "مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر (1988–1992)"، (رسالة ماجستيرغير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000، 2001، ص 24.

لكن ما يؤخذ على هذا المدخل هو تركيزه على الصراع بين الطبقات القائم على أساس اقتصادي، في حين إغفال باقي الأنواع الأخرى من الصراع[1].

كما إن قوله بانتقال السلطة إلى الطبقة العاملة وسيطرة هذه الأخيرة على وسائل الإنتاج سيحقق التنمية السياسية في المجتمع، لا يعني بالضرورة كذلك، بل إن كل ما يعنيه هو حدوث انتقال السلطة والسيطرة الاقتصادية من طبقة لأخرى دون إفساح المجال أمام بقية الطبقات لأن تمارس حقها في المشاركة في السلطة، أو في السيطرة على وسائل الإنتاج، كما إن ارتباط النظام السياسي بطبقة معينة ودفاعه عن مصالحها دون غيرها لا يتفق مع المعايير الحديثة وما تقوم عليه من اعتبار عنصر الإنجاز هو المعيار الحقيقي لقياس مدى تنمية أو تخلف النظام السياسي[2].

ثالثاً: المدخل البنائي الوظيفي:

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه في تحليلاتهم من افتراض يتمثل في اعتبار المجتمع المدني نسق اجتماعي مترابط ترابطاً داخلياً ينجز كل جزء من أجزائه أو مكون من مكوناته وظيفة محددة، بحيث أن كل خلل أو تغير في وظيفة إحدى مكوناته ينجر عنه تغير في باقي أجزاء النسق.

---

[1]– عباش عائشة، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مثال تونس"، (رسالة ماجستيرغير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص 22–23.

[2]– بومدين طاشمة،" إستراتيجية التنمية السياسية: دراسة مقارنة تحليلية لمتغير الديمقراطية في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية والإعلام)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص 34.

وهو ما يشير هنا إلى ذلك التأثير المتبادل بينهما، كما يجعل كلا منها الآخر على نحو يؤكد تكاملها في إطار النسق الذي يشملها ويساعد في الوقت ذاته على تثبيت النسق ويوسع نطاقه، كذلك التكيف مع الظروف المتغيرة وتحقيق درجة عالية من التوازن والتكامل، وبالتالي الحفاظ على بقائه واستمرار مكوناته في أداء وظائفها وأدوارها.

هذا وقد استعار علماء السياسة الوظيفيون مفاهيم البنائية الوظيفية من الدراسات الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص من أفكار بارسونز، غير أنهم لم يكتفوا بتلك المفاهيم في تحليلاتهم مما جعلهم يقدمون ويطرحون العديد من الأبعاد والمفاهيم الجديدة، ويتجلى ذلك من خلال التركيز على الوظائف بدلاً من التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية، وعلى مفهوم النظام بدلا من التركيز على مفهوم الدولة وعلى الوظيفة بدلاً من السلطة والقوة والأدوار بدلا من المناصب والأبنية بدلا من المؤسسات[1].

وينطلق البنائيون الوظيفيون في تحليلاتهم لقضية التنمية السياسية من افتراض مؤداه أن النظام السياسي النامي هو ذلك النظام الذي يتسم بنفس الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي الحديث، والمتمثلة في توفر المقومات البنائية والمتطلبات الوظيفية التي تمنح النظام السياسي القدرة على التفاعل والتكيف مع معطيات وتحديات البيئة الداخلية والخارجية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تضمن بقاءه واستمراره في أدائه لوظائفه وهذا

[1]– محمد شلبي، مرجع سابق، ص 174.

يقتضي بالضرورة توفر أنماط معينة من العمليات والمؤسسات والقيم السياسية المتطورة فضلاً عن تنامي قدرة وكفاءة وفعالية الأداء الوظيفي للنظام السياسي ذاته[1].

يعتبر البنائيون الوظيفيون لدراسة التنمية السياسية ينبغي التركيز على ثلاثة وظائف يؤديها النظام البنائي والتي يمكن ذكرها كالآتي:

أ- **قدرات النظام السياسي**: وتشمل[2]:

ب-القدرة الإستخراجية Extractive capability : وتشير إلى مدى كفاءة النظام

السياسي في استخراج وتعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية المحيطة به والمتاحة له في كل من البيئة المحلية والدولية.

ت- القدرة التنظيمية Reguative Capability: ويقصد بها مدى قدرة النظام السياسي على ضبط وتنظيم سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وكذا مدى قدرته على التغلغل في بيئة الدولة وفرض نفوذه فيها.

ث- القدرة التوزيعية Distributive Capability: وتشير إلى مدى قدرة النظام السياسي في توزيع القيم والموارد والمنافع...الخ، بين الأفراد والجماعات.

[1]- بومدين طاشمة، "مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر"، مرجع سابق، ص 26.

[2]- عباش عائشة، مرجع سابق، ص 23-24.

ج- القدرة الرمزية Symbolic Capability: وتتمثل هذه القدرة فيما تبديه النخبة الحاكمة من تأكيد على القيم لبحث الحماس لدى الجماهير واستمرار ولائها للنظام.

ح- القدرة الانتخابية Responsive Capability: ويقصد بها مدى قدرة النظام السياسي على الرد على الطلبات الواردة من البيئتين الداخلية والخارجية.

خ- القدرة الداخلية والدولية International Capability: وتتضمن القدرة الدولية (القدرات السابقة المذكورة على المستوى الدولي[1].

1-**وظائف التحويل:** وتتكون هذه الوظائف كما يقول "ألموند" و"باول" من ستة عمليات رئيسية هي: التعبير عن المصالح وتجميع المصالح، وضع القواعد وتطبيق القواعد والفصل في النزاعات وفقاً للقواعد ثم الاتصال السياسي وهذه الوظائف جميعاً ترتبط بقدرات النظام ولا تنفك عنها كما أن بعضها يرتبط بمدخلات النظام والبعض الآخر يرتبط بمخرجاته.

2-**وظائف التكيف والحفاظ على النظام**: لكي يحافظ النظام على بقائه واستمراره لا بد له من التكيف مع التغيرات الواردة من بيئته أو من البيئة المحيطة به، وهو في ذلك شأنه شأن مختلف النظم الاجتماعية الأخرى ووسيلته في ذلك هي عملية التنشئة السياسية والتجنيد السياسي[2].

---

[1]- نفس المرجع ، ص24.

[2]- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب (قضايا واشكاليات)،مرجع سابق ، ص 64-65.

بالرغم من ما يتسم به هذا المدخل من اهتمام من قبل العديد من الدارسين وما ينطوي عليه من قدرات وإمكانيات تحليلية فائقة إلا أنه مدخل محافظ همه المحافظة على الوضع القائم، ويقوم بتشبيه النظام السياسي والاجتماعي بالنموذجين البيولوجي والآلي، فضلاً على أنه مدخل منحاز جاء لخدمة البراغماتية الأمريكية، لذلك جاءت الكثير من الدراسات السياسية المقارنة في خدمة المصالح الأمريكية واعتبارها أن النموذج الأمريكي هو النموذج الأمثل لعملية التنمية في مجتمعات العالم الثالث[1].

[1]– محمد شلبي، مرجع سابق، ص 180.

وفي نهاية هذا الفصل يمكن الوصول إلي النتائج التالية :

تعددت المفاهيم المتعلقة بكل من مفهومي المجتمع المدني و التنمية السياسية ومرد ذلك إلي اختلاف المنطلقات الفكرية و الفلسفية لكل مفكر أو باحث وهي البسمة الغالية لمعظم الدراسات في العلوم الاجتماعية و الإنسانية عموما والعلوم السياسية بوجه خاص.

لعبت مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في تكريس التنمية السياسية و يختلف هذا الدور باختلاف البيئة الاجتماعية وطبيعة النظام السياسي الذي يسود الدولة ، ففي الغرب ترتفع فاعليته وتعلو فاعلية مؤسسات المجتمع المدني علي جميع الأصعدة والمجالات كمجال التنمية السياسية ، بينما تعرف خفوتا وتراجعا وإنخفاظا في دول العالم الثالث ذات النظم التسلطية والمجتمعات القبلية.

لعبت المقاربات النظرية دورا هاما في تفسير ظاهرة التنمية السياسية ، وتعددت طرحاتها بتعدد المقترب ، فالماركسية والوظيفية ظلت تسعي بكل جهد إلي إبراز الحاجة إلي تحقيق التنمية السياسية .

الفصل الثاني

محددات علاقة المجتمع المدني بالتنمية السياسية

لقد زاد الاهتمام بالمجتمع المدني في العقدين الماضيين، وأصبح يعول عليه كأحد أهم القواعد الرئيسية في تحقيق الطموحات التنموية ومن بينها التنمية السياسية خاصة بعد أن تنامى في التغيير الاجتماعي والتحديث في المجتمعات العربية.

فبالنظر إلى ما يحمله المجتمع المدني من قيم، والى أهمية الأدوار التي يضطلع بها والتي من شانها أن تؤثر في العملية السياسية برمتها، والتي تحدث التحول المراد الوصول إليه نظرا لما بحوزته من إمكانيات وقدرات وخبرات، فان انبعاثه ومشاركته في الحياة السياسية أصبحت أكثر من ضرورة ملحة للتغلب على أزمات التنمية السياسية، وإحلال الديمقراطية خصوصا في المجتمعات النامية التي لازالت لم تتخلص من التخلف ولم تعرف الإنعتاق السياسي بعد.

ومن هنا سوف نبحث من خلال هذا الفصل عن محددات علاقة المجتمع المدني بالتنمية السياسية. وهذا بالتكلم عن القضايا التالية:

1. طبيعة تأثير المجتمع المدني في التنمية السياسية.
2. آليات مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية.

المبحث الأول: طبيعة تأثير المجتمع المدني في التنمية السياسية

تهدف التنمية السياسية إحدى غاياتها إلى بناء المؤسسات الديمقراطية، وكذلك إلى توسيع دائرة صنع القرار لتشمل أكبر عدد من المواطنين . من خلال هذا المبحث سنقوم بمعالجة دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية وكذا المشاركة السياسية والتنشئة السياسية.

المطلب الأول: المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية

إنطلاقا من أن الديمقراطية المعاصرة لم تعد مجرد آلية إنتخابية دورية أو مجرد إطار للتنافس الحزبي وقانون الأغلبية وإنما أصبحت ترمز في أحد أوسع معانيها التشاركية إلى المشاركة في اتخاذ ومراقبة تنفيذه والمحاسبة على نتائجه، فإنها كهدف متروكة لنضج الفعل الاجتماعي، وعلى الرغم من تعدد آلياتها وأساليب تطبيقها إلا أنها تقوم في جوهرها على أساس التعدد السياسي، واحترام مبدأ التداول على السلطة سلميا والرقابة السياسية وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم ومتى قويت وتدعمت قوى المجتمع المدني ومؤسساته فإنها تسهم في تثبيت الديمقراطية، والمجتمع المدني يعد بمثابة الأرضية التي ترتكز عليها الصيغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقتها.[1]

كما يعد المجتمع المدني بمثابة البنية التحتية للديمقراطية التي تساهم في تعزيز الديمقراطية وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية،

[1] –عبد الجليل مفتاح،" دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي"، مجلة المفكر: العدد الخامس، مارس 2010، ص11.

وهذا ما تقوم به منظماته من دور ووظائف في المجتمع. فهاته الأخيرة بما تضمه من نقابات وأحزاب...الخ، توفر في حياته الداخلية فرصة كبيرة لتربية الملايين من المواطنين على قيم الديمقراطية وتدريبهم علميا لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر.[1] بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية من خلال:

- المشاركة التطوعية في العمل العام.
- ممارسة نشاط جماعي في إطار حقوق وواجبات محددة للعضوية.
- التعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الآخر والمشاركة في اتخاذ القرار.
- المشاركة في الانتخابات لاختيار قيادات المؤسسة أو الجمعية وقبول نتائج الانتخابات سواء كانت موافقة لرأي العضو من عدمه.
- المشاركة في تحديد أهداف النشاط وأولوياته والرقابة على الأداء وتقييمه.[2]

وبهذا تعد أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة والتدريب العملي على الديمقراطية[3].

إن العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي تبدو واضحة ومنطقية، فإذا كان المجتمع المدني يلتزم في وجوده ونشاطه بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والمشاركة والإدارة

---

[1] عبد الغفار شكر، "دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية"، ج3. تم تصفح الموقع يوم: 2013/02/12 www .ohewor .org/debot/show.ort.osp ?aid=26354

[2] عبد المالك المصعبي، " الحريات والحقوق المدنية والممارسات" تم تصفح الموقع يوم: 2013/03/02 Manourdialogue .org/Arabic/New-lees.nov.2009/3 .doc

[3] عبد الغفار شكر، مرجع سابق

السلمية للتنوع والاختلاف فان هذه المعايير ذاتها تقوم عليها الديمقراطية كصيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية وباعتبارها أسلوب حياة يشمل كافة مجالات المجتمع.[1]

إن هذا التشابه في الأسس والمعايير التي يقوم عليها كلا من المجتمع المدني والديمقراطية يوحي بان المفهومان متكاملان وليس متنافسان كما يدعي البعض، إلا أنه لا احد يحل محل الآخر لكن الأمر المهم أن الديمقراطية أولا، ففي غيابها يصعب بناء مجتمع مدني، لأن منظمات المجتمع المدني المعاصر ليست قابلة للحياة في ظل أنظمة استبدادية هذه الأنظمة لا تسمح بتواجدها على الأقل بشكل مستقل ذاتيا لأنها تقوم على المركزية والواحدية ولا تسمح لهيئات أخرى بمنافستها أو معارضتها.[2]

وعليه فالمجتمع المدني من غير الممكن أن يتطور أو ينمو أو يحصل على دوره الفعلي إلا في ظل نظام ديموقراطي، كما أن النظام الديمقراطي لا يمكن أن يتأسس إلا بوجود مؤسسات المجتمع المدني حيث لها الدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتمايزة والمتنافسة وتمثيلها في أجواء ديمقراطية سليمة.[3]

---

[1]- محمود مؤيد جبير، سعود أحمد ريحان، المجتمع المدني في الوطن العربي: الواقع والتحديات، مجلة جامعة الأنبار العلوم القانونية والسياسية: العدد الرابع، د.د.ن ، ص283.

[2]- عبد الوهاب حميد رشيد، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي" تم تصفح الموقع يوم 2013/02/02.
www.ohewar.org/debot/show.ort.asp?oid=14251

[3]- عبد الجليل مفتاح، مرجع سابق، ص13.

وإنطلاقا من هذا فإنه يمكن التسليم بوجود علاقة طردية بين المجتمع المدني والديمقراطية ، فمؤسسات المجتمع المدني تشكل الدعائم الأساسية للديمقراطية فلا ممارسة ديمقراطية حقيقية بدون مجتمع مدني فاعل ونشيط بل أن الديمقراطية تعزز بوجود تنظيمات المجتمع المدني، ففي سياق الدفاع عن مصالح القوى التي تمثلها تصون الديمقراطية وتعمل على ترسيخها.

المطلب الثاني : المجتمع المدني والتنشئة السياسية

تعتبر التنشئة السياسية الوسيلة لتصحيح السياسة المنحرفة في المجتمع وخلق ثقافة مدنية جديدة ومنحصرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

نجد تعريف التنشئة السياسية بأنها عملية تعلم بكسب بمقتضاها مجموعة من التوجهات [1].عن طريق مؤسسات المجتمع المدني المختلفة .

تساهم الثقافة السياسية في المجتمع بتحديد عناصر القيادات السياسية في السلطة ، من خلال الانتخابات البرلمانية المحلية ، بعد أن كانت القيادة السياسية حكرا على حزب واحد أو عائلة معينة أو طائفة معينة ، حيث تؤثر التنشئة السياسية على علاقة المواطن بالعملية السياسية وتفاعله معها ، فهناك مجتمعات تتميز بقوة الولاء والانتماء للوطن على أساس المواطنة ، مما يدفع الفرد للمشاركة في الحياة السياسية العامة ويساهم في النهوض والتنمية للمجتمع .

في بعض المجتمعات يساهم الأفراد في الاغتراب عن الوطن وعدم شعورهم الولاء والانتماء ، وينظر الأفراد للنظام السياسي الحاكم بأنه نظام تسلطي يمارس الوصايا على

[1]– سمير خطاب ، التنشئة السياسية والقيم ، القاهرة ، اشتراك للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 40.

الفرد وتجرده من كل رغباته وميوله وحقوقهم الشخصية ، حيث يشكك الفرد بهذا النظام الذي يعتبره مجرد أداة لتحقيق أغراض إيديولوجية لمصلحة النظام وتقوية سلطته [1].

التنشئة السياسية السلمية تأسس الاستقرار السياسي في المجتمع.

والتوافق في الثقافة السياسية بين الجماهير والنخب السياسية تساهم في تقريب وجهات النظر ويعزز في حالة الاستقرار السياسي في المجتمع. وعدم التوافق بين الجماهير وثقافة النخب يجعل وجهات النظر بين مفترق كبير وإهمال جانب التنشئة بهذا من استقرار المجتمع. [2]

بما أن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الفرد من اجل تفعيل دوره في المجتمع ، لذا ينبغي أن تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية للفرد مؤسسات المجتمع المدني ، لكونها مؤسسات مستقلة ، ولكونها الأقدر على ممارسة الدور التربوي (التثقيفي) في المجتمع على العملية الديمقراطي من خلال العلاقات الداخلية لكل مؤسسة

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية

إن المشاركة بصفة عامة، تعني تلك العملية التي تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي، أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشاريا أو تقريريا أو تنفيذيا أو رقابيا، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة وهي قد تعني لدى البعض الجهود التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية وضع السياسات ووضع

---

[1]– نجي الغزي ،" دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية "، تم تصفح الموقع يوم

.COM / INDEX – PHP – HTML . L 6505 /2009 . 17-04-2013.WWW.NOJIOLOGHEZI

[2]– نفس المرجع

الخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الإنتاجي، وكذلك على المستوى المحلي أو على المستوى القومي.[1]

ويمكن تقسيم المشاركة الجماهيرية إلى ثلاثة أنوع رئيسية:

المشاركة الإجتماعية والمشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية، وإن كانت هناك صعوبة في الفصل بين هذه الأنواع في الواقع العملي، لارتباط هذه الأنواع مع بعض ارتباطا قويا. وتداخلها تداخلا قويا وتأثير كل نوع من النوعين الآخرين وتأثر بهما تأثرا كبيرا.

– **المشاركة الاجتماعية**: وتعرف على أنها تلك الأنشطة التي تهدف إلى التغلب على بعض المشكلات العملية اليومية، وتسهم في تحقيق قدر من التضامن والتكافل بين أعضاء المجتمع وذلك في مجالين:

الأول: هو الجهود التطوعية كبناء المساجد أو المدارس أو بالمساهمة بالمال والأرض في إنشائها.

الثاني: هو حل المشكلات اليومية والخلافات التي قد تنشأ بين الأفراد والجماعات في المجتمع، فالمشاركة الاجتماعية ظاهرة اجتماعية تحدث نتيجة تفاعل الفرد وتعامله مع أفراد مجتمعه وجماعاته ومنظماته ومؤسساته، وتختلف درجة استجابة المواطن لتلك المشاعر وفقا لعدة عوامل بعضها نفسي كسماته وقدراته النفسية والعقلية وبعضها اجتماعي كظروف

[1] السيد عليوة، منى محمدي، المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية، القاهرة، مركز الأرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تم تصفح الموقع في 2013/02/15.young.HTM/…/1/ 2001/ohrom/eg.ohram.Acpss

التنشئة الاجتماعية، كما تخضع المشاركة للظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية والتربوية لشخصية الفرد ومجتمعه[1].

– **المشاركة الاقتصادية:** هي مشاركة الجماهير في مشاريع التنمية الاقتصادية وذلك بالمساهمة في وضع قراراتها وتمويلها وتنفيذها، كما قد تعنى الأنشطة التي تقوم بها الجماهير لدى الاقتصاد القومي مثل دفع الضرائب والرسوم وغيرها. كما قد تعنى أن يقوم الفرد بضبط اتفاقه بحيث سيكون استهلاكه في حدود دخله وبما يسمح له بوجود فائض على الدوام يدعم الاقتصاد الوطني مع توفر درجة من الوعي تجعله يقاطع التجار الذين يغالون في رفع الأسعار أو يحجبون سلعا معينة عن المستهلكين. [2]

– **المشاركة السياسية:** تعني تلك الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها، كما قد تعني المشاركة السياسية العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لانجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلالها أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة[3]

---

[1]– ناصر دور الشيخ على، "منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين"، (رسالة ماجستيرغير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية)، جامعة النجاح الوطنية بنابلس (فلسطين)، كلية الدراسات العليا، 2008.

[2]–عامر صبع ، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح، (رسالة ماجستيرغير منشورة)،كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2007–2008، ص19.

[3]– ناصر الشيخ علي ،مرجع سابق .

بينما يرى البعض أن أنشطة المشاركة يمكن تصنيفها في مجموعتين:

1. **أنشطة تقليدية أو عادية**: وتشمل التصويت ومتابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير في مناقشات سياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات العامة. والمشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية، والانضمام إلى جماعات المصلحة، والانخراط في عضوية الأحزاب والاتصال بالمسؤولين، والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية.

ويعتبر التصويت أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعا حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء مع خلاف في دلالته ودرجة تأثيره، فهو في الأولى آلية للمفاضلة بين المرشحين واختيار شاغل المناصب السياسية بدرجة كبيرة من الحرية، ولكنه ليس كذلك في الأنظمة التسلطية إذ تعد الانتخابات هناك أداة لمن هم في مواقع السلطة يستخدمونها للدعاية وكسب التأكيد والشرعية أكثر منها أداة للاختيار السياسي الواعي والتأثير في شؤون الحكم والسياسة من قبل الجماهير، ولهذا قد يعتبر الامتناع عن التصويت لونا من الاحتجاج الصامت[1].

2. **أنشطة غير تقليدية:** بعضها قانوني مثل الشكوى، وبعضها قانوني في بعض البلاد وغير قانوني في بلاد أخرى كالتظاهر والإضراب وغيره من السلوكيات السلبية لتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية المحلية.[2]

[1] – نفس المرجع ص 32.

[2] – السيد عليوة، منى محمود، مرجع سابق.

ومهما يكن فمسالة المشاركة السياسية لا ينبغي أن ينظر إليها من إمكانية إرساء الممارسة الديمقراطية في هذا المجتمع أو ذاك، وإنما ينبغي النظر إليها من حيث ضرورة إرساء أسسها وإفراز آلياتها، والعمل بها على اعتبار أنها الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة أخرى، فضلا عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة إلى فائدة تقدم المجتمع ككل.

ولذا فهي تمكن الأفراد من المساهمة في الحياة السياسية إما كناخبين أو كجماعات أو كأحزاب، أو عناصر نشطة سياسيا، وتعد منظمات المجتمع المدني إحدى المؤسسات الرئيسية التي يمكنها أن تعمل على تحقيق حقوق الأفراد وواجباتهم وتنظيمها من خلال تأطير مشاركتهم السياسية.[1]

وفي هذا الإطار يأتي دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق المشاركة من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة، ومن خلال تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من انتخاب ومناقشة للأحداث العامة، والاهتمام بالتطورات التي تجري على الساحة السياسية. فضلا عن القضايا أو التقليل من مظاهر الاغتراب السياسي،

[1] خيرة بن عبد العزيز، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: أنموذج المنطقة العربية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، ، 2007_2008، ص136.

وذلك من خلال التقليص من حالة التناقض القائم بين ذات الفرد وبين مؤسسات النظام السياسي، وخلق شعور الثقة في المواطن بأنه قادر على التأثير في القرارات الحكومية.[1]

وعلى هذا الأساس يتنامى شعور لدى الأفراد بأنهم من خلال المجتمع المدني ومؤسساته لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياستها، للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم. وبطريقة سليمة ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوفر ومتاح، والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد والانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الايجابي التطوعي دون قيود.

المبحث الثاني: آليات مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية

لتدعيم المجتمع المدني ودفعه للقيام بأدائه وظائفه بنجاعة وفعالية ينبغي تضافر مجموعة من الوسائل (العوامل) لتحقيق ذلك، يمكن حصرها في ثلاث آليات رئيسية هي كالأتي:

المطلب الأول: الآليات القانونية والسياسية[2]

[1] بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب:(قضايا وإشكاليات)، مرجع سابق، ص95.

[2] حسين توفيق إبراهيم،" بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية". ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: المركز 1992، ص698.

ويقصد بالآليات القانونية والسياسية مجموعة المبادئ والقواعد القانونية والسياسية التي بدونها لا يوجد المجتمع المدني، والتي تسمح بتفعيل المجتمع المدني فهي الضمانة اللازمة لحركته ونشاطه والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

- وجود دستور مستفتى عليه شعبيا، يقر التعددية الحزبية، وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية، والنقابية والاجتماعية والثقافية، ويحمي الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.
- أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات.
- ضرورة وجود واحترام القواعد القانونية والتي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني (طبقا للقواعد الدستورية).
- حماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية وهذا من خلال احترام النظام القضائي واستقلاله.
- أن يحول الدستور – القانون– دون انتهاك الحريات أو حل السلطة التشريعية، وتحريم تجميد الدستور أو إعلانات الطوارئ والقوانين الاستثنائية أو التهديد بها.
- توافر صيغة سياسية توفر لمختلف قوى المجتمع حرية التعبير عن مصالحها وأرائها بطريقة سلمية ومنظمة. وفي هذا الإطار تعتبر الديمقراطية كأنسب صيغة سياسية لتطور المجتمع المدني.[1]

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية والاجتماعية

[1]– نفس المرجع

ويقصد بها توافر درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي كأساس لا بد منه لتوليد المجتمع المدني، شريطة أن يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور أكبر للنظام الخاص والمبادرات التي يقوم بها المواطنون فرادى أو في ظل جمعيات تعاونية مستقلة عن الدولة، وفي هذه الحالة يقتصر دور الدولة في المجال الاقتصادي على صياغة القواعد التي تنظم النشاط الخاص والقيام ببعض المشروعات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها.[1]

وتتوقف هذه العمليات على عمق التغيرات التي تحدث في أساليب التنظيم والتسيير خصوصا في هياكل الإدارة العمومية، والمؤسسات المالية، وأجهزة الدولة التي لها صلة بعملية النمو الاقتصادي سواء في مرحلة الإنتاج أو التوزيع، التسويق، فالضرورة الملحة اليوم تتمثل في إنهاء أسلوب البيروقراطي وإعطاء المبادرة للمتعاملين والاقتصاديين للقيام بالدور المنوط بهم في إطار سياسة عامة محددة تعتمد بالأساس على مقاييس الكفاءة والفعالية التي تفرضها المنافسة في السوق الدولية، وتستند إلى قواعد ضبط واضحة ودقيقة تحدد مكانة كل واحد ودوره : الدولة، المؤسسات الاقتصادية سواء العمومية، أو الخاصة وكذا منظمات العمال وجمعيات أصحاب العمل...الخ.[2]

إن التنمية الاقتصادية تتيح فرصا كبيرة لقيام العديد من مؤسسات المجتمع المدني، والتي لا تكتفي فقط في بعض الأحيان بممارسة دور رقابة غير رسمي على أداء الحكومة

---

[1] فؤاد عبد الله ثناء، مرجع سابق، ص286.

[2] العياشي عنصر، سوبيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، ص31_32. تم تصفح الموقع في: 2013/02/28
Facultyqu/edu.qo/lanser/…/socio/ogy%20of20%20crisispdf

بل تشجع على قيام مشاركة سياسية، وتعمل جاهدة على إيجاد رأي عام يتمتع بدرجة مناسبة من الوعي والمهارات السياسية اللازمة لقيام نظام حكم ديمقراطي[1].

وتدعيمها لهذا الطرح فقد رأى بعض الباحثين بأن ثمة علاقة ضرورية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وأن هذه العلاقة تكون باتجاه تأثير التنمية إلى حد بعيد بالإطار السياسي، فمن الصعب حسبهم أن يتم تحقيق تنمية اقتصادية قائمة على اقتصاد السوق والقطاع الخاص في ظل غياب ديمقراطية حقيقية، فالتنمية الاقتصادية لها دور كبير في عملية تحويل النظام السياسي باتجاه الديمقراطية من خلال توفيرها للظروف والمتطلبات الملائمة لهذا التحول مثل: رفع مستوى الدخل، ورفع معدلات التعليم، وتوافر طبقة وسطى كبيرة، مما يمهد لنمو القيم والتوجهات المؤيدة للديمقراطية.[2]

المطلب الثالث: الآليات الثقافية

إن نشاط وفعالية دور المجتمع المدني لا يتوقف على مجرد وجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا على السلطات العامة فقط، وإنما لا بد من تنسيقها ثقافة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة أثناء تعاملها مع المواطنين فرادى كانوا أم جماعات، واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير والتعبير، وأن لا يقتصر الأمر

[1]– عمار علي حسن. "الديمقراطية والتنمية تبادل منافع لا ارتباط حتمي" تم تصفح الموقع في 2013/02/28.
http://www.ohram.org.egLArchive/2003/7/11//FILEY.HTM

[2]– هشام الحمادي، عبد الرؤوف العودات، "أثر التنمية الاقتصادية في الديمقراطية. دراسة حالة دول الأسكوا (دول غير آسيا)، 1990–2004"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية: (المجلد 6، العدد 3، 2009)، ص122.

على مجرد المعرفة بمثل هذه الحقوق وإنما تقترن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك المنسقة معها.[1]

إن الثقافة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع المدني باعتبارها الركيزة الأساسية لتطور ونمو المجتمع المدني، فإننا سنحاول البحث في القائمة بين الثقافة السياسية والمجتمع المدني، وهذا من منطلق الفرضية القائلة[2]

فكلما كانت الثقافة السياسية محدودة، كلما كان ذلك عائقا أمام تطور المجتمع المدني، وكلما كانت الثقافة السياسية عالية، كلما كان ذلك محفزا أمام تطور المجتمع المدني.

فيقصد بالثقافة السياسية "مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسية والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة"، ومع ذلك فإن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، حيث ينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي[3].

---

[1]- مصطفى كامل السيد، مرساة المجتمع المدني على المستوى القومي، ورقة قدمت إلى: "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، المركز، 1992، ص658.

[2]- السيد عليوة، منى محمود، مرجع سابق.

[3]- نفس المرجع

وبحسب الدراسة التي قام بها' ألموند' و'فيربا'، فانه تم رصد ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية في المجتمع يمكن على أساسها تحديد علاقة النظام السياسي بمختلف القوى الاجتماعية والتي يمكن ذكرها كالأتي:

ثقافة سياسية ضيقة parochial، وتابعة subject، ومشاركة participant.

فالنسبة للأولى تسود برأيهم في المجتمع الذي لا يمتلك أفراده أدني حد من المعرفة أو القدرة أو الرغبة في إصدار أحكام تجاه أربعة موضوعات رئيسية في النظام السياسي بصفة عامة والنشاط السياسي للمواطنين (مثل الترشح والانتخاب)، والنشاط الحكومي مثل : تقديم المساعدات الاقتصادية، وتنظيم شؤون الأفراد، ورعاية مصالحهم، وأخيرا تصور الأفراد عن ذواتهم كمشاركين في العملية السياسية، وبالتالي يقتصر دور الأفراد في تلك المجتمعات على تلقي مخرجات النظام السياسي، والامتثال لها وهم صاغرون لأنهم لا يعرفون أي بدائل أخرى وإن كانوا يعرفونها فهم عاجزون، أو غير راغبين في التحرك لطرحها، وعلى هذا تكون النخبة الحاكمة هي من تضطلع بالمبادرة في الأساس.

بينما تسود الثقافة السياسية التابعة في المجتمعات التي يعي أفرادها بالنظام السياسي وبمخرجاته وبقواعد اللعبة، غير أن إسهامهم في المدخلات السياسية متواضع، وهذا نابع من إدراكهم بعدم جدواها، وبالنسبة للثقافة السياسية المشاركة فهي ترتبط بمعرفة الجماهير ووعيها بالنظام السياسي في حركته وقواعده ومؤسساته ومدخلاته ومخرجاته وبأفرادها

كمشاركين ويسود هذا النوع من الثقافة في المجتمعات الديمقراطية التي يكون فيها للرأي العام دور مؤثر من خلال مؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، جماعات ضغط...الخ) [1]

وفي هذا الإطار يشير' ألموند' و'فيربا' إلى أن الواقع لا يعرف صورة نقية من أي من النماذج السابقة، ولكن الواقع عادة ما يقدم مزيجا مختلطا من هذه النماذج.

وعلى ضوء نمط الثقافة السياسية تحدد علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية ومؤسساتها وتنظيماتها المكرسة في إطار بنية سياسية معينة، ومن غير الممكن إقامة بنية سياسية خارج الإطار الثقافي السائد مجتمعيا، ومن هذه الزاوية يكون التمييز بين ثقافة المشاركة وثقافة التبعية ومعيار التفرقة بين هذين النمطين من الثقافة السياسية ينهض بدلالة النظرة إلى المواطنين ومن ثم دورهم في إطار النية السياسية. [2] ولهذا تغدو المشاركة السياسية قرينة نمط ثقافة المساهمة، وفي ظله وحده ينفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذه المشاركة، ومن ثم التأثير في القرارات السياسية، وليست العقبة الرئيسية التي تواجه تنمية المجتمع المدني سوى شيوع ثقافة الخضوع والتبعية، فهذا النمط من الثقافة السياسية يتوافق مع نظم الحكم الأبوي أو الرعوي، والتي تتميز بالمرتبة المتدنية للمواطنين كونهم تابعين غير قادرين على المشاركة السياسية، وبالتالي التأثير في القرارات السياسية، فالحكم ينفرد باتخاذ القرارات ويعتمد في حكمه على شرعية مؤسسة، بناء على معطيات الشخصية الكاريزمية التي اكتسبها من قيادة بلاده للاستقلال السياسي. وليس على مجموعة

---

[1]- Gabriel A.Almond and sidneyverba, the ivie culture ; politicol Attitudes and democracy in five Nation (princeton, Nd : princeton university press ,1963/PP.47-57 and 94-97

[2]- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص226.

القواعد الدستورية والسياسية والمنظمة لممارسة السلطة وآلياتها والتي تحظى بالاتفاق العام.[1]

وعلى هذا الكون من غير الممكن للديمقراطية كبنية وآليات وقواعد أن تنضج وتترشح على مستوى الممارسة السياسية. إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني كأدوات للعمل السياسي أن يضطلع بدور فاعل في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها.[2]

[1] حيش علوان البيج، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، في علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 164 -165.

[2] أحمد شكر الصبحي، مرجع سابق، ص227.

مما سبق نخلص جملة من النتائج يمكن إبرازها كالأتي:

تؤسس منظومة المجتمع المحترم بكل مكوناتها مرتكزا أساسا لبناء وتكريس التنمية السياسية بشكل أكثر وضوحا ، وذلك من حلال تكريس المشاركة السياسية ، ودعم الديمقراطية و كذا حماية حقوق الإنسان وثقافة الاختلاف بدل الخلاف و التنشئة السياسية.

إن الربط بين المجتمع المدني و التنمية السياسية يتطلب أكثر عمقا ، لان ذلك في أرض الواقع يواجه عقبات و تحديات تظل حائلا بين مؤسسات المجتمع المدني و فاعليته وبين تكريس التنمية سياسية .

تظل النظم السياسية و توجهاتها الفكرية و بنيتها المؤسساتية عاملا أساسيا في تفعيل أو الحد من قوة تأثير المجتمع المدني على التنمية السياسية ،و كذلك من خلال أنماط تفاعل و كذا الآليات التي يرتكز عليها المجتمع المدني و مؤسساته في بلورة التنمية السياسية .

الفصل الثالث

منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية

(دول المغرب العربي نموذجا)

تأثير منظمات المجتمع المدني في عمليّة التّنمية السياسيّة (دول المغرب العربي نموذجًا). الفصل الثالث :

تعد دول المغرب العربي من الدول المتأخرة في ركب بناء مؤسسات المجتمع المدني و كذا فعاليتها و مرد ذلك إلى طبيعة النظم السياسية ذات الطابع الشمولي وكذا الثقافة المجتمعية القائمة على أساس العصبية القبلية.

ومن خلال هذا الفصل سوف نبحث عن منطلقات المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية (دول المغرب العربي) و نعطي أمثلة لبعض الدول: الجزائر, تونس, المغرب, وهذا بالتطرق للمباحث التالية:

- منطلقات المجتمع المدني المغاربي في تحقيق التنمية السياسية .
- معوقات المجتمع المدني المغاربي في تحقيق التنمية السياسية.

المبحث الأوّل:منطلقات المجتمع المدني المغاربي في تحقيق التنمية السياسية .

من خلال هذا المبحث سنقوم بمعالجة مساهمة المجتمع المدني في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) في تحقيق الديمقراطية وكذا المشاركة السياسية.

المطلب الأوّل :دور المجتمع المدني المغاربي في بناء الديمقراطية .

شهد عقد الثمانينات تحولا جديدا لليبرالية العربية، حيث تمثّلت في نهضة فكرية قادتها مجموعة مراكز البحوث المستقلّة عن الحكومات ثم دعّمتها مجموعة من تنظيمات المجتمع المدني المستقلّة.[1]

ففي أواسط ثمانينات القرن 20 بدأت بلدان المغرب العربي (ماعدا ليبيا) تشهد تحولات و إصلاحات في هياكلها السياسية والاقتصادية والمؤسسة .

كان هذا التّحوّل نتيجة عدّة عوامل داخلية وخارجية.

فمن العوامل الداخلية :[2]

- سيطرة نظم الحكم الاستبدادية والسلطوية بعد الاستقلال وبقاءها واحتكارها للسلطة سنوات طويلة أدّى إلى صراعات كالانقلابات العسكرية، والاغتيالات السياسية .
- انهيار شرعية الأنظمة حيث تسببت في حدوث العديد من الاضطرابات اتّخذ بعضها شكل محاولات الانقلاب وهذا ما حدث في المملكة المغربية في مطلع السبعينيّات .
- ظهور وتصاعد قوى سياسية معارضة تمثّلت في حركات إسلامية (رديكاليّة) ، ففي الجزائر برزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كانت لها مواجهات مع السّلطة وكان لها تأثيرات على مسار التّحوّل الديمقراطي والمشهد السياسي عامّة بالجزائر .
- فشل سياسات الحكومات المغاربية من النّاحية الاقتصاديّة نتيجة برامج التّقويم الهيكلي في المغرب وتونس.

أمّا بالنّسبة للعامل الخارجي أدّى التّحوّل في النظام الدولي أي نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي والتّوجّه الدّولي نحو الديمقراطيّة وحقوق الإنسان إلى الدّفع نحو التّحوّل الديمقراطي في بلدان المغرب العربي [3].

ويمكن التماس تلك التّحولاّت عبر التّطرق للجوانب الدّستوريّة في كل من دول المغرب العربي.

ففي الجزائر نص دستور سنة 1989 على حريّة إنشاء الجمعيّات وذلك في المّادة 39 منه " حريّة التّعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونه للمواطن " وأكّد عليها دستور 1996 في المادّة 41.

- في الفصل التّاسع من الدّستور المغربي ضمن لجميع المواطنين حرية التّجول وحريّة الاستقرار بجميع أرجاء المملكة .

---

[1] -عبد الجليل المفتاح، مرجع سابق، ص13.

[2] - سيد أحمد كبير ، "التحولات السياسية في بلدان المغرب بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية 1989-2009" (رسالة ماجستير غير منشورة)،كلية العلوم الإنسانية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ، 2009-2010،ص ص 83-86 .

[3] - نفس المرجع.

. " بأنّ حريّة الفكر والتّعبير والصّحافة والنشر [1] أمّا بالنسبة لتونس فقد قضى الفصل الثاني من الدّستور التونسي لسنة 1959 والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسب ما يضبطه القانون والحق النّقابي مضمون.

تضمّ دول المغرب العربي العديد من تنظيمات المجتمع المدني ذات الأهداف المختلفة وعلى مستويات مختلفة وطنية أو محليّة إلاّ [2]أنّ المشكل لا يكمن في عدد مؤسّسات المجتمع المدني بقدر ما تمكنّت في مدن فاعليّتها في نشر الديمقراطية.

إن فاعلية وإسهام مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية وإرساء قواعدها تشمل مجموعة من الشّروط نذكر منها:

- أن تتوافر المؤسّسات المدنية على درجة من الاستقلالية وعدم التّبعيّة سواء للمؤسسات أو الجماعات أو أفراد.
- الانسجام بين المؤسّسات المدنية الذي يتولد عن توافر ثقافة مدنيّة ديمقراطية.
- الانتشار لهياكل المؤسسات المدنيّة على نحو يسمح بارتفاع عدد المنخرطين فيها ، ومن ثم ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع .
- الاستقلال المالي الذي تولّد عنه استقلال في القرارات والأهداف .

لكن في الواقع فإن المجتمع المدني المغاربي يفتقد إلى تلك الشروط حسب ما أشارت اليه العديد من التّقارير والدراسات ، وهو الأمر الذي جعل إسهاماته في ديمقراطية الدّولة محدودة

وهذا ما سنوضّحه على النّحو التّالي:

1- عدم الاستقلالية: تتركز مشكلة المجتمع المدني المغاربي في انتشار سلطة الدّولة في كل مجالات الحياة مما يجعل من هذه السّلطة عائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال

المؤسسات الاجتماعية. الذّي يجعل من هذه التّنظيمات لا تملك الحد الأدنى من الاستقلال الذاتي والقدرة على الحركة المستقلّة التي تتيح له أن يصدر هو نفسه ومن ذاته عناصر تنظيمه الأوسع و الأشمل [3]

ففي الوقت الذي أقّر فيه المغرب بالتعددية والليبرالية كأيديولوجية ، جاء هذا مرفوقا بمحاولات من قبل السلطة لاكتساح المجتمع السّياسي وملء فراغاته . ونفس العمليّة تبنّتها بخصوص المجتمع المدني، نجد اعتراف أجهزة الدّولة بضرورة انبعاث المجتمع المدني إلا أنّها عمدت إلى ملء مجاله بمجموعة من التنظيمات ذات الارتباط القوي بها من أجل أن تبقى على معرفة واتّصال بما يجري داخل المجتمع المدني.[4]

أما بالنسبة للجزائر فقد فتحت مجالا واسعًا أمام مؤسّسات المجتمع المدني لكي تساهم في تحقيق الديمقراطية ، إلا أن هذا التّوجّه لم يطبق بعد ، حيث يتّضّح أنّ النّظام نجح إلى حدّ كبير في التّأثير على سلوك مؤسّسات المجتمع المدني لمساندته ودعمه عند الحاجة إليه ، مما يجعل من مؤسّسات المجتمع المدني أمام خيارين : إما تزكية وتأييد فتبعية وولاء . وثم الحصول على امتيازات الخاصة .

- وإما معارضة وما يتّبعها من مضايقات لذا نجد أنّ مساهمة المجتمع المدني يتصف بالشّكليّة والتبعية أكثر منها مشاركة[5]

---

1. - عبد الجليل، مرجع سابق، ص 13.
2. - فؤاد عبد الله ثناء، مرجع سابق، ص282.
3. - خيرة بن عن عبد العزيز،مرجع سابق،ص70.
4. - حسن قرنفل، مرجع سابق، ص 89.
5. - نادية بونوة ، مرجع سابق ، ص 142.

ففي تونس تتحدّث السّلطة عن الديموقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني إلاّ أنّ الواقع عكس ذلك ، حيث تشتدّ القبضة الأمنية على المجتمع أكثر وعلى نشطاء حقوق الإنسان . ويضيق المنتظم السياسي إلى الحد الذي تنعدم فيه شروط الدّنيا للعمل السّياسي، [1]وهذا يوسّع الهوة السّحيقة ،التي باتت تفصل بين الخطاب السّياسي والرّسمي وبين واقع الممارسة على أرض الواقع.

2-عدم توافر ثقافة ديمقراطية : في الأصل أنّ لكل منظّمة اجتماعية نظام داخلي يحدّد الأهداف والأنشطة وكيفيات عقد الاجتماعات على الإدارة إلاّ أنّ هذا غائب تماما في أغلب منظمات المجتمع المدني المغاربي ، ويتّضح [2]والعهدة الانتخابية وفقا لمبدأ التّداول ذلك في انخفاض التّمثيل الشّبابي والنّسائي في مجالس إدارتها وتركّزها يد شخص واحد ، غالب ما يكون الزّعيم التّاريخي أو مؤسس الجمعيّة[3].

3- عائق التبعيّة:عادة ما تتبع منظّمات المجتمع المدني في دول المغرب العربي أحزابا أو حركات أو تكون وجهات للعشائر أو لرجال الأعمال أو أصحاب النّفوذ وبها تفقد استقلاليّة القرار الإداري والمالي.

ففي المغرب هناك ارتباط بين الاتّحاد العام للشّعبين وحزب الاستقلال وارتباط الكونفيديراليّة الدّيموقراطية للشغل لحزب الاتحاد الاشتراكي.

ففي الجزائر من بين الأعضاء التّسعة المشكلين الأمانة الوطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريين خمسة منهم هم أعضاء في المجلس الوطني لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، كما أن جل تنظيمات الطلبة (الاتحاد الوطني – الرابطة الوطنية...) تابعة للأحزاب جبهة التحرير ، حماس ...) غير أنّ القانون المنظم لها 1990 ينص على ضرورة تمييز الجمعيات والأحزاب واستقلالها عن السلطات العمومية.[4]

4-التبعيّة الماليّة للدّولة : إنّ مؤسّسات المجتمع المدني المغاربي لا تملك موارد كافية لإدارة نشاطاتها وتحقيق أهدافها وذلك لضعف الميزانيّة المخصّصة من طرف الدّولة لمؤسّسات المجتمع المدني ، وضعف القطاع الخاص الذي يمكن أن يساهم في تمويل العمل الجمعوي.[5]

المطلب الثّاني :دور المجتمع المدني المغاربي في تحقيق المشاركة السّياسيّة

في منتصف الثّمانينات من القرن 20 عرفت بلدان المغرب العربي إصلاحات سياسيّة متباينة فتحت مجال واسع أمام التعدّدية السّياسيّة ، حيث دخلت البلدان المغاربيّة في مرحلة لم يعد فيها النّظام الحاكم يقرّر لوحده ، بل فتح المجال للآخر ليشاركه في عمليّة

---

1. - توفيق المدني، المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل ، دمشق ، اتحاد الكتاب العرب ، 2006 ، ص 182 .
2. -نادية بونوة ،مرجع سابق ، ص 197.
3. - بياضي محي الدين ، "المجتمع المدني في الدول الغرب العربي ودوره في التنمية السياسية "،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية) ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر-بسكرة- 2010/2009، ص149.
4. - إسماعيل قيرة وآخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 140 .
5. - صالح زياني ،"تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديموقراطية المشاركتية في الجزائر"، مجلة الفكر،(العدد الرابع، أفريل 2009)،ص60.

التنميّة الشّاملة [1]، وذلك سمح بتأسيس العديد من منظمات المجتمع المدني ثم توكيل إليها مهمّة تأطير المواطنين وتنظيم مساهماتهم في الحياة السّياسية للبلاد.

إلاّ أنّه ظل دور منظّمات المجتمع المدني المغاربي في تحقيق المشاركة السّياسيّة محدودًا ويمكن إرجاع ذلك إلى الهيمنة الإعلاميّة للدولة بحيث إذ كانت مسألة القضاء على أزمة العزوف عن المشاركة في بلداتنا المغاربيّة تقتضي التّغيير في الثّقافة السّياسيّة والانتقال لهم من ثقافتهم السّياسية المحدودة كما وصفها " ألموند" و " فيربا " إلى ثقافة سياسيّة مشاركة فإن أحسن وسيلة لتحقيق ذلك التغيير ، هي وسائل الإعلام ، وذلك لقدرتها على التّأثير على تشكيل الحركات السّياسية للأفراد من خلال تزويدهم بالمعلومات عن الشؤون والقضايا السّياسيّة .[2]

إلا أنّه في المجتمع المغاربي اتّجهت الدّولة للهيمنة على وسائل الإعلام لاسيما التلفزيون والإذاعة ، فالدولة تسعى على أحكام سيطرتها على هذه الوسائل واحتكارها بحيث لا تعبر إلا عن رأي الدّولة وتعمل على الحد من حريّة الصّحافة [3]، وبالتّالي فهي لا تسمح لمؤسسات المجتمع المدني من امتلاكها أو اتّخاذها كمنبر للتّرويج لأفكارها وثقافتها .

ويمكن إرجاع ذلك إلى عدّة عوامل تؤثر على طبيعة عمل منظّمات المجتمع المدني المغاربي ومستوى تطوّرها ، ودرجة تأثيرها على إيصال صورتها إلى مراكز القرار ويمكن ذكرها كالآتي [4]:

أ- العامل الديمغرافي : يؤثّر توزيع السّكان على مستوى الأنشطة التي تمارسها المنظّمات غير الحكومية ، وكثافتها ومواقع تأثيرها جغرافيا ، فكلها تواجدت هذه المنظّمات ضمن تجمّعات سكانيّة نسبيا ، كلّما أمكن لها التأثير بوضوح في مستوى الأنشطة أكثر مما يمكن لها أن تؤدّيه لو أنّها نشطت ضمن مجتمع محلي قليل العديد او ضمن موقع جغرافي بعيد عن مواقع التأثير وضع القرار .

ب – عامل التّكوين الاجتماعي للسّكان : ويعود هذا على مستوى الانتماء في منظمات المجتمع المدني وأنواعها التي تكون أكثر تأثيرا وحضورا ، ففي المجتمعات المحليّة المنغلقة ، حيث يسود بقايا المفاهيم العشائريّة والقبليّة يكون مستوى الانتماء لمنظمات المجتمع المدني أقل حضورا وانتشارًا ،عكس المجتمع المدني المنفتح نسبيّا أو الأقل التزاما بالمفاهيم العشائريّة والقبليّة

جـ -درجة انفتاح النظام السّياسي:_ويعني به انفتاح الدّولة و الحكومة على مصادر المعلومات المؤسسة لعمليّة صنع القرار ، والتي قاعدتها الرّئيسيّة مناقشة المجتمع المدني ، وذلك أنّه كلّما زادت إمكانية إيصاله إلى قاعدة شعبيّة أوسع وأكثر تنوّع وتعدّديّة وتحويله من قرار سياسي رسمي إلى إرادة مجتمعيّة مدنيّة واسعة .[5]

د-مستوى التّطوّر في البناء الديمقراطي للمؤسسات السياسية والدّستورية:وهو الذي يسمح لمنظّمات المجتمع المدني أن تمارس دورها الاجتماعي بشكل حضاري وديمقراطي، ومن ثم تأثيرها على المسار السّياسي و قراراته، ويتمثل هذا بوجود قانون عام يضبط مسيرة الحياة

الاجتماعية المدنية، ويحدد منظومة من الحقوق و الواجبات العامة التي تلزم بها جميع مكونات المجتمع المدني ومؤسساته الرّسمية المدنيّة.

---

[1] - حسن قادري ، "المشاركة السياسية كآلية للدموقراطية في العالم العربي" ، مجلة الفكر(،العدد الرابع ، 2009)، ص 90.

[2] -احمد سعد تاج الدين، مرجع سابق ، ص 32-33.

[3] - عبد المالك المصعبي ، مرجع سابق ، ص 45.

[4] - بياضي محي الدين، مرجع سابق ،ص 161.

[5] - ناصر الشيخ علي ، مرجع سابق ، ص 82.

هـ -العامل الاجتماعي والاقتصادي المرتبط بدور الدّولة :ـإذ تقلل حضور الدّولة في مجالات وقطاعات معيّنة مثل التّعليم ، الصّحة و الإعلام ، شجّع ذلك منظّمات المجتمع المدني على ملئ الفراغ النّاشئ عند ذلك ، سواءا بتقديم خدمات فيها بأسعار رمزية أو مجانيّة أو تشكيل التنظيمات النّاشطة في تلك القطاعات .

و-عامل العلاقة أو الرّوابط الدّوليّة : حيث تبرز في العالم منظّمات متخصّصة لدعم منظّمات المجتمع المدني يطلق عليها (دعم المنظّمات) عبر مختلف الوسائل والسبل ، ومنها استخدام شبكة المعلومات الدّوليّة (الانترنت) أن منظّمات المجتمع المدني نستفيد عادة من هذه الطرق والمصادر في تمويل أنشطتها .[1]

المطلب الثالث: المجتمع المدني و التنشئة السياسية في الدول الغاربية .

إن التنشئة السياسية في أبرز تعريفاتها هي تعليم القيم و التوجهات السياسية بواسطة أدوات التنشية السياسية بين الأسرة و المدرسة و الجماعات الأصدقاء.. ووسائل الإعلام. و هي العملية التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية لمجتمع المدني من جيل إلى جيل.

فإن توفير بعض مستلزمات التنشئة السياسية في ضل التغيرات يتطلب إقامة التنمية السياسية الوطنية و المغاربية إبتداءا من مدخلها الرئيسي و هو المدخل التنشئة السياسية لأجيال جديدة ، على أن تتطلع كل خلية اجتماعية مهماتها في التنشئة إبتداءا من الأسرة و **الروضة إلى المدرسة إلى الجامعة إلى المسجد على مؤسسات الإعلام إلى الأحزاب إلى البرلمان إلى البلدية إلى الولاية إلى النقابات إلى الجمعيات. الخ.**[2]

بالنسبة إلى الجزائر، فان حملة إصلاحات سعت إليها الحكومة الجزائرية مع موجب الحراك الاجتماعي التي تعرفه المغرب،العربي و الشرق الأوسط المتمثلة في: فتح قنوات الإعلام للخواص أو ما يعرف بخوصصة الإعلام مما لا شك فيه أن الإعلام ركيزة أسياسة في مسار التطور و التنمية و التقويم الذي تنتهجه الأنظمة السياسة بغيت مواكبة التقدم الحامل من حولها و كذا الإضطلاع بمهمة منح المجتمع آليات جديدة تساعده على التكيف مع أزماته و مشاكله.[3]

لم يكن الإعلام في بلادنا العربية بعيداً على التطور في تدنى الأوضاع، فكان مطلب من مطالب التغير، طبعا كل هذا جعل السلطة الجزائرية تتحرك وتستبق من وصول حمى الثورات بإصدار إصلاحات يأتي الإعلام في مقدمتها بعدما أدركت الدولة أهمية الدور الذي تلعبه الإذاعة و التلفزيون و الصحف و مواقع الإليكترونية في هذا الشأن و مدى تأثيرها على الجماهير أيضا.

حيث تم أيضا إطلاق العنان على الصحافة الإليكترونية و التوجه نحو فتح قطاع السمعي البصري، حيث ظهرت قنوات الفضائية الجزائرية المستقلة تفتقد الاحترافية و عدم إدراك مسيرتها.

ظهرت الصحافة الإليكترونية متأخرة في الجزائريين نتيجة انعدام التجربة و عدم الإستعانة بالخبرات الأجنبية، لكن الرغم من هذا التأخر إلا أن وسائل الإعلام الإليكترونية في الجزائر تفوقت على الإعلام التقليدي.

من حيث انتشار المعلومة مهما كان نوعها، حيث هذا النوع في طريقه إلغاء تصنيف وسائل الإعلام التقليدية بين الجماهير خاصة الشباب.[4]

---

[1] - بياضي محي الدين ، مرجع سابق ، ص 163.

[2] – قاسم حجاج، "التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة بعض أعراض و الأزمة و مستلزمات الانفراج" ، مجلة الباحث، عدد2، 2003، ص88.

[3] - سلاف سالمي مرجع سابق، ص 132.

[4] ميسم بردودي ، واقع الإعلام في الجزائر ، تم تصفح الموقع يوم 19 / 05 / 2013www.unicm.org/index.php?action=shou-page8ID=24188tong=or

أما عن إجراء إصلاحات شاملة في المنظومة التعليمية بشقيها العادي و العالي، فإن الجزائر وعيا منها بأن تثمين رأس المال البشري هو بالذات أساس التقدم السياسي و الاقتصادي و الإجتماعي بذلك منذ استقلالها، استثمارات من أجل معتبرة من أجل تعميم التمكن من التعليم و التكوين.[1]

و هاهي اليوم تسعى جاهدة لتحقيق تحويل نوعي منظومتها التعليمية بغية الاستجابة لمتطلبات إعداد أبناءها و تحضيرهم لممارسة الأنشطة المواطنية و تثمين قدراتهم الابداعية ضمن اقتصاد يقوم أكثر فأكثر على العلم و المعرفة.

المنظومة التربوية الوطنية فتح هذه الأخيرة على العلم و الثقافة العالمين و على اللغات الأجنبية و التعاون يشمل الإصلاح كما الدولي، و يشمل في وقت ذاته، ترقية عناصر المؤسسة للهوية الوطنية ضمن منظور يندرج في الحداثة و التنمية."[2]

أما بالنسبة للمغرب : .[3]
فعمليات إصلاح قام بها العهد المغربي محمد السادس من بينها :

- ✓ دعم إنشاء الأحزاب و الجمعيات، و المنظمات الوطنية فهذا قد ظهرت بصمات "محمد السادس"

من خلال التعامل الإجابي مع الجمعيات المعاقين و جمعيات الطفولة، فخلق "المرصد الوطني لحقوق الطفل" و "مؤسسة محمد الخامس للتضامن" إلى غيرها من المبادرات تعكس بعمق دورا

الفاعل الحيوي الذي يؤديه المجتمع المدني و الرغبة في تقوية و تطوير العمل الجمعوي

بروز الجمعيات و المنظمات غير الحكومية "كمنتدى الأنصاف و الحقيقة" و "المرصد الوطني للسجون" و "و الجمعيات المناهضة" و
"ن جمعيات SOSمنظمات أخري تهتم بالط
اخرى اتجهت مباشرة غلى تقديم خدمات الد
الشباب، و هي محلية فروع و منظمات وط
محاور متتعددة و خدمات ذات طابع تربوي
و بالنسبة لجمعيات، فقد ضمن دستور الجمهورية التونسية من فصله الثامن حرية تأسيسها " حرية الفكر و التعمير و الصحافة و النشر و الاجتماع و تأسيس الجمعيات مضمونة و تمارس حسبما يضبطه القانون و الحق النقابي مضمون "

إن الجمعيات و المجتمع المدني في تونس تتفاوت من حيث عملها و تخصصها فهي تهتم بالمجالات :الثقافية ، الفنية ، الرياضية ، المهنية و العلمية و الحقوقية ، بالنسبة للجمعيات الثقافية و الفنية و هي جمعيات تنشط داخل المدارس الابتدائية و الإعدادية و تقوم بتقديم الخدمات للأولياء الأمور و إنشاء حضانات الأطفال و النوادي الثقافية ، و هناك الجمعيات الرياضية ، و المهنية ، و الخيرية الإسكافية و العلمية "

مما سبق نستنتج التأكيد على أهمية التنشئة السياسية ، و ذلك من خلال حملات التوعية السياسية و إعادة اعتبار الدول الحزب و النهوض بدورها الايجابي ، و كذلك تفعيل دور وسائل الإعلام و الاتصال الجماهيري بما من شانها الإسهام في خلق جيل واعي

---

1 . سي آيلند ، الولايات المتحدة الأمركية ، مذكرة حول الإصلاح في الجزائر . 9 نوفمبر 2004 www.el-mouradia.dz/grobe/infos/adualite/artualite-memorandum.HTM ص8

2 - نفس المرجع.

3 - سلاف سالمي، مرجع سابق ، ص 70 – 71.

4 - نفس المرجع .

بمفردات القاموس السياسي ذات صلة بظاهرة السلطة السياسية و أهمية تعزيز دورها الفاعل في نهوض بالوطن بعيد عن العصيات الضيقة .

أما بالنسبة لتونس: [1]

و من بين الإصلاحات تفعيل دور المؤسسات المجتمع المدني (أحزاب جمعيات أهلية) عبر سن القوانين أكثر مرونة مع إنشاء جمعيات و الأحزاب .

منذ الثمانينات وفرت تونس قانونية منظورة للمجتمع المدني ، حيث وضعت هذه البنية في إتجاه التنظيم ، و الإصلاح ، و المرونة ، حتى يتمكن المجتمع من إطلاع بدوره في التحديث و التنوير ، فقد جاء القانون 3 ماي 1988 لينظم الأحزاب السياسية في تونس ، و هذا ما يحدث الأول مرة كما أعطى قانون 3 ماي 1988 حركية سياسية جديدة للمجتمع المدني فالحزب السياسي هو تنظيم سياسي بين مواطنين تونسيين تربطهم بصفة مستمرة مبادئ و أراء و أهداف سياسية يجتمعون حولها، و ينشطون في نقاطها قصد المساهمة في تأطير المواطنين و تنظيم مساهماتهم في الحياة السياسية للبلاد هذا الدور الهام للأحزاب السياسية بوصفها مكونا من مكونات المجتمع المدني، تم الإقرار به صلب نص الدستور سنة 1997 م فأصبحت مساهمة الأحزاب في تأطير المواطنين لتنظيم مشاركتهم في الحياة السياسية . ففي الفصل الثامن (08) من دستور 27 أكتوبر 1997 . حاجة تونس غلى التدرج نحو تعددية حزبية حديثة يجد فيها كل حزب مكانه، ليضطلع بدوره لعنصر من عناصر الفعالة في المجتمع المدني – حيث لعب هذا المكون دورا بارزاَ في تأطير المواطنين و للاستقطاب النخب و الشباب في 2002 م . اذم في فيفري 2006، الترفيع في الدعم المادي الأحزاب السياسية.[2]

و بالنسبة للجمعيات، فقد ضمن الدستور جمهورية التونسية في فصله الثامن في حرية تأسيسها " حرية الفكر و التعبير و الصحافة و النشر و الإجتماع و تأسيس الجمعيات مضمونة و تمارس حسب ما يضبطه القانون و الحق النقابي مضمون ".

إن جمعيات المجتمع المدني في تونس تتفاوت من حيث أعمالها و تخصصها فهي تهتم بالمجلات:

الثقافة ، الفنية ، الرياضية ، المهنية ، العلمية و الحقوقية . هنا بالنسبة للجمعيات الثقافية و الفنية هي جمعيات تنشط داخل المدارس الابتدائية و الإعدادية و تقوم بتقديم الخدمات لأولياء الأمور و إنشاء حاضنات الأطفال و النوادي الثقافية ، و هناك الجمعيات الرياضية و المهنية الخيرية و الإسعافية و العلمية .

ومما سبق نستنتج التأكيد على أهمية التنشئة السياسية ، و ذلك من خلال حملات التوعية السياسية و إعادة الإعتبار لدور الحزب و النهوض بدورها الإجابي . و كذلك تفعيل وسائل الإعلام و الإتصال الجماهيري بما من شأنها الإسهام في خلق جيل واعي بمفردات القاموس السياسي ذات الصلة بظاهرة السلطة السياسية و أهمية تعزيز دورها الفاعل في النهوض بالوطن بعيداَ عن التعصيات الضيقة .

المبحث الثّاني: معوّقات المجتمع المدني في تحقيق التّنمية السّياسية:

وفي هذا المبحث سنتطرّق إلى المعوّقات ذات الطبيعة القانونيّة والسّياسية والاقتصادية ، التي لا يمكن للمجتمع المدني المغاربي القيام بمهامه المرجوّة منه، يأتي عرض لمختلف المعوّقات .

المطلب الأوّل : المعوّقات القانونيّة والسّياسيّة

1- نفس المرجع ،ص71.

2- نفس المرجع ، ص 72-73.

أولاً: المعوّقات القانونية : إن المجتمع المدني لن تحقق فاعليّته إلا في إطار قانوني ملائم إلاّ أن المجتمع المغاربي يعرف غيابا لهذا الإطار القانوني . حيث اتّفق الباحثين السياسيين

أن هذه المجتمعات لا توفر شروط قانونيّة كافية لحماية الأفراد والجماعات المختلفة [1] .

عند معالجة مسألة المجتمع المدني من الفكر القانوني وموقعه في إطار مجتمع فإنّه يواجه عوائق تعرقل بروزه وتتمثّل في عدة مؤشّرات منها :

- الدّولة في المجتمع المغاربي لديها العديد من القوانين ، تجعلها مسؤولية عن نشاط الفرد في مجالات العمل والمشاركة السّياسية ومؤسسات الرّعاية الاجتماعيّة والاتخذات المهنية والجمعيات بجميع أنواعها . وتكاد الدولة لا تترك للفرد مجالا من مجالات نشاطاته إلا تدخّلت فيه تحت شعارات مختلفة

- إن النظام المغاربي الرّسمي لم يصل بعد إلى مفهوم الدّولة القانونية المعاصرة ، والى فلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة والمجتمع هذه المؤسسات ، إضافة إلى الرّقابة المالية الصارمة التي تفرضها الدّولة على التّمويل الأجنبي وفي ظل هذه المحدّدات لا يمكن وجود مساهمة فعالة للمجتمع المدني المغاربي في تحقيق الديمقراطية[2] .

إلا انّه لا يمكن نكران بعض الأدوار الذي قام بها المجتمع المدني المغاربي في سبيل دعم التّحوّل الديمقراطي . وهو ما قامت به جمعيات حقوق النّساء في المغرب ، التّي تحوّلت

لوبي ضاغط في الاتّجاهين المحافظ و الحداثى لدرجة أن مكنت البرلمان المغربي من المصادقة على مدوّنة جديدة للأسرة . تكرس المساواة بين الرّجل والمرأة . [3]

وكذا تأثير المجتمع المدني الجزائري في التّعديلات الدستوريّة ، وظهر ذلك عبر النّقاشات والحوار كما حدث مثلا مع الوثيقة التي أصدرتها رئاسة الجمهورية والمتعلّقة بالحوار الوطني في ماي 1996 بالجزائر والتي تضمّنت مشروع تعديل الدّستور وعرضه على الفعاليات السياسية والمجتمع المدني للإثراء والمناقشة ، قبل أن يعرض أن يعرض على الاستفتاء الشّعبي في 28 نوفمبر 1996.

أما في تونس فقد كانت أبرز مساهمة للمجتمع المدني التونسي في تحقيق المشاركة وتحقيق الديمقراطية، هي المشاركة و كقوة اقتراحيه في الميثاق الوطني الذي دعي إليه الرئيس بن علي سنة 1988 ضمن إعادة تنظيم الحياة السياسية [4].

- يشكل ضعف المؤسّسات القضائيّة أحسن تعبير عن وضعيّة المجتمع المغاربي.

فالملاحظ للدّساتير المغاربية أنّها قد أفرغت من محتواها ، فثمّة فرق شاسع بين النّصوص الدّستورية والواقع العملي ، لانّ هناك العديد من الحرّيات والحقوق التي تضمّنتها الدّساتير المغاربية تم إصدارها بموجب قوانين صادرة عن الدّولة . لذلك لم يعد المواطن يهتم بما تقره الدّساتير أو القوانين .

أنّ مراجعة النّصوص القانونيّة التي تحكم العمل الجمعوي في الدّول المغاربية تقضي إلى ملاحظة مهمة ،أنّه مازلنا أمام ظاهرة عسكرة الدّولة للمجتمع ، فالنّصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعوي في دول المغرب العربي تؤكد توجّه الدّولة للممارسة الدّولة ضبطا معتبرا على الأفراد والمجموعات سواء من النّاحية القانونيّة أو الأمنيّة[1]

---

1. - بياضي محي الدين ، مرجع سابق ، ص164 .
2. - صالح زياني ، مرجع سابق، ص 59-60.
3. - بياضي محي الدين ، نفس المرجع، ص151.
4. - نفس المرجع ، ص 152.

ثانيا : المعوّقات السياسيّة :

الديمقراطية هي القاعدة الأساسية لأيّة معارضة سياسيّة سليمة ، حيث يتمتّع المواطن بحقوقه العامّة وحرياته الأساسية . لهذا يستطيع الأفراد تشكيل مؤسساتهم المدنيّة الخاصة بهم في شكل أنديّة وجمعيات ومؤسسات ثقافية وعلمية وغيرها.

أساسا تقوم على التّعدّد الفكري والسّياسي ، وحرية إقامة التّنظيمات والمؤسسات وغير سياسية واحترام مبدأ تداول السّلطة والرّقابة السّياسة [2].

إلاّ أنّه في الدّول المغاربية أنّ الدّولة اكتسحت كل مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي لدولته المجتمع . مما شكل حاجزا أمام إمكانية تحرر أفراد واستقلال المؤسّسات الاجتماعية بالإضافة إلى التّعسف واستعمال السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة بها ، وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهامه أدّى ذلك إلى توسيع الفجوة بين الحاكم والمحكومين ، حيث فقد مؤسسات الدّولة مصداقيّتها أمام شرائح عريضة من المجتمع [3].

المطلب الثّاني : المعوقات الثّقافية والاقتصادية

أولا : المعوقات الثقافية :

تعمل مؤسسات المجتمع المدني في إطار له ثقافة خاصّة ، حيث تؤثر سلبيا أو ايجابيا

على أداء و أهداف هذه المؤسّسات . كما يمكن لهذه المؤسسات أيضا أن تؤثر في نمط الثّقافة المجتمعيّة وإعادة تشكيلها .

إنّ التباينات النسبية فيما بين الدّول المغاربية إلا أن هناك قدر من التشابهات البنيوية والاقتصادية والاجتماعية والسّياسية فيما بينها وهو ا لأمر الذي يؤدّي إلى خلق مشتركات ثقافية عامة، حيث مارست هذه الأخيرة تأثيرا سلبيا على دور مؤسسات المجتمع المدني المغاربي في تحقيق التّنمية السياسية . ومن أهمّها مايلي:

- الارتكاز على القوة ورفض الطرف الآخر ، وإعادة إنتاج النّظام التسلّطي وتعزيزه ومنع ظهوره وبروز الحكم الديمقراطي[4] وهذا راجع إلى الباحثين هشام شرابي الّذي يسمّيه بالأبويّة المستحدثة ، حيث ترتكز على علاقات السّلطة والخضوع والتّبعيّة ونظام الولاء في بنية العلاقات الاجتماعيّة .

إن العلاقات الاجتماعيّة الدّاخليّة من العائلة المغاربين تقوم على التسلّط وعلى تهيئة الفرد للخضوع وطاعة الطفل منذ فترة الصغر ، وعلى عدم السماح له بالنّقاش ، مما يجعل الفرد يضيع من أسرته ويتعود على الاتّكال على من هو اكبر منه سنًّا.

فهذا التّسلّط أو الخضوع يجعل الفرد متعوّدا على سلوك معنوي بطريقة آليّة تبعده عن استخدام عقله وعن الإرادة في تغيير الوضع الاجتماعي ، مما يسمح إلى ربّ العائلة من أن يفرض السّيطرة أكثر[5] .

أمّا التّبعيّة فهي تشكل نظام قيم وتشكل اجتماعي . وتلعب العائلة دورا كبيرا في تعويد الطّفل وتغذيته بقيم التّبعيّة ومواقفها .

---

[1] - صالح زياني ، مرجع سابق ، ص 61.

[2] -عبد الجليل صالح ، مرجع سابق ، ص 11.

[3] -العياشي عنصر ، مرجع سابق ، ص 31-32.

[1] -sadiki larbi , the search for arab democracy , londan , c hurst end pubilishers, 2004 p 174

[5] -شرابي هشام ، ترجمة محمود شريح ، النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 60.

أمّا الولاء لفرد يتّجه ولائه ليس للوطن والأمة والسّلطة المركزيّة . بل للعائلة والقبيلة ، مما يضعف من الشعور الوطني والانتماء إلى مجتمع معيّن .[1] وتقوي الثّقافات السّياسيّة ، الفرعيّة مما يشكّل خطرًا على وحدة البلد.

يرى هشام شرابي أن العجز والاتكاليّة والخضوع تعود لدور التّنشئة الاجتماعية العائلية ، وهي عناصر تلقى التعبير والتجسيد في الفرد العربي في علاقته مع من هو في مرتبة أعلى[2]

عندما ينتقل هذا السلوك القائم في المجال الاجتماعي العائلي إلى المجال السياسي من حيث الممارسات ، وتسيير السّلطة والعلاقات السّياسيّة بين مختلف القوى السياسية والسلطة من ناحية

والأفراد من ناحية أخرى ، فإنّه يترتب عنه أن يصبح الفرد يقبل بمكانته في النّظام السّياسي ويرضى به . ويفوّض صنع القرارات وتسيير الشؤون العامة للحكام عوض ان يشارك هو

بفاعليّته ويقبل هؤلاء بالسلطة القائمة حتى وان كانت تسلّطية .[3]

- نفس المرجع ص 64.[1]

-نفس المرجع.[2]

- بياضي محي الدين ، مرجع سابق ، ص171.[3]

ثانيا : المعوّقات الاقتصاديّة :

الاقتصاد الذي يهيمن في الوطن المغاربي فيه قطاعات لا يقومان على المؤسسة ولا يدفعان إلى تكوين مؤسسات قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية

أ- الزراعة : حيث يمثل هذا القطاع أغلبية سكانية ويكرس هيمنة الطابع البدوي والفردي لمجتمع متناقض في فكره وتقاليده وقيمه ومؤسسات المجتمع المدني .[1]

ب – القطاع الرّيعي : ويقصد به اعتماد الدّولة على مصدر مما تنتجه الأرض من ثروات كالنّفط مثلا . حيث يعتمد على المبادلات وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد ولا يهتم بالصّناعات التّحويلية، حيث نجد أن الدولة المغاربيةّ نموذجا لهذا النمط من الاقتصاد إذ يقع هذا الاقتصاد تحت تصرّف في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظّفين واستيراد كل ما تحتاجه الدّولة .

كما تستخدمها لتعزيز سلطتها ، وتقوية أجهزتها حيث يجعل لها اليد الطويلة والعليا في كل مجال تتوقف عليه حياة الأفراد والمؤسّسات ولا تتوقف هي على أيّة قوة اقتصادية مستقلّة عنها .

- يرى العديد من الباحثين أن الدولة أحد معيقات الديمقراطي التي هي حاضنه المجتمع المدني ، فهي عادة ما تستغل الثروة لتثبيت النموذج السياسي الخاص بالمجموعة الحاكمة ، وتستعيض عن القمع المباشر والعنيف شراء الولاء

إن نشاطات الدولة الرّيعية تكرس ثقافة لخضوع لدى المواطنين ، حيث لايرون أهميّة للفوارق في توزيع الثروة ، ولا تمثل هذه الفوارق حاجزا كافي لمحاولة تعيير النظم السياسية.

[1]- نفس المرجع .

مما سبق يمكن القول أن :

دول المغرب العربي من الدول المتأخرة في ركب بناء مؤسسات المجتمع المدني و كذا فعاليتها ، ومرد ذلك إلى طبيعة النظم السياسية ذات الطابع الشمولي في اغلبها، وكذا الثقافة المجتمعية المبنية على أساس العصبية القبلية.

كما تعد التنمية السياسية لدول المغرب مشكل يواجه النخبة المثقفة و الباحثين في علم السياسة و علم الاجتماع ، فهم يعتقدون بضرورة إقحام مؤسسات المجتمع المدني كقوة فاعلة في التنمية السياسية ، ومن جهة أخرى صعوبة ذلك لاعتبارات قانونية، ثقافية ، سياسية ، اجتماعية.

كذلك ظلت مؤسسات المجتمع المدني في الدول المغاربية رهينة حالة الاستقرار و عدمه التي تعرفها الدول المغربية ، و النزاعات الداخلية و كذا الإقليمية و حالة الاستقطاب بين أطراف النظام السياسي تقف حائلا دون تحقيق مؤسسات المجتمع المدني للتنمية السياسية في دول المغرب على عطس الدول ذات النظم السياسية المتفتحة و غياب الولاءات الاجتماعية و الصراعات الداخلية و الصراعات بين دول الجوار .

خاتمـــــــة

تزايدت الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني ودورها في تحقيق التنمية السياسية مع انهيار التحاد السوفياتي و نهاية الحرب الباردة بشكل أكثر ، وذلك لبروز حركة واسعة لنشر الديمقراطية في شتى بقاع العالم .

ومع هذا الحراك الاجتماعي السياسي الذي أفضى إلي تراجع لدور الدولة القومية لصالح قوى صاعدة تعرف بالفواعل ما تحت الدولتية ، والفواعل عبر الوطنية والتي تركز في مجهوداتها علي تحقيق متطلبات المجتمع كالوصول إلي حماية حقوق الإنسان والديمقراطية من المفاهيم التي تأسس لمنظومة قيمية قادرة علي الوصول إلي تحقيق ما يعرف بالعدالة والمساواة الاجتماعية ، الأمر الذي جعل من مؤسسات المجتمع المدني الوطنية تعرف حالة من التزايد من حيث الفاعلية و التواجد.

والتنمية السياسية هي إحدى الأهداف التي جاءت مؤسسات المجتمع المدني لتحقيقها في كافة أنحاء العالم، ودول المغرب هي جزء من هته الدول التي كان لزاما عليها تماشي والتغيرات الكبرى الحاصلة في بنية النظام العالمي والتي تجعل من مؤسسات المجتمع المدني طرفا فاعلا في تحقيق ما تصبو الدولة الوطنية إلي تحقيقها، غير أن دول المغرب ظلت تعرف حالة من التوافق بين مؤسسات المجتمع المدني والنظام السياسي تارة ، والصراع والمواجهة مع بعض مكوناته تارة أخري. في الأمر الذي أدي إلي تأخر وتباطل عملية التنمية السياسية وكذلك دور مؤسسات نظم المجتمع المدني.

وتنتهي في هذه الدراسة جملة من النتائج لحالات التفاعل بين مؤسسات المجتمع المدني والنظام السياسي، وفي سعي كل منهما لتحقيق التنمية السياسية وكذا حالة الخلاف والاختلاف بينهما حول الآليات التي يتبناها كل طرف لتحقيق ذلك في دول المغرب خصوصا، ويمكن إيجاز ذلك النقاط التالية :

- بالرغم من البنية المجتمعية ذات الطابع القبلي، إلا أن هذا لا يوفى بأي شكل من أشكال التأثير البارز لمؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في دول المغرب، وذلك لبروز مؤشرات علي تزايد الوعي الاجتماعي لضرورة التخلي عن الولاء القبلي و الولاء لدوله القومية صالح مؤسسات المجتمع المدني كطرف مؤثر في بلورت مفهوم التنمية السياسية علي أمر الواقع.

- تعد فكرة نشر الوعي حول أي قضية ضرورة لايمكن التخلي عليها ، وهي من أهم الآليات القادرة على الوصول إلي الهدف المرجو، وعليه فإن مؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب تسعى إلي بذل جهد لنشر الوعي بشكل أوسع كلما سهل عليها تحقيق التنمية السياسية بشكل أكثر .

- تعتبر البنية المجتمعية ذات السمة القبلية تحديا يواجه مؤسسات المجتمع المدني في سعيها لتحقيق التنمية السياسية، وذلك عبر الضغط باتجاه الانفتاح السياسي و حركات اجتماعية واحتجاجات تطالب بالإلحاح داخل النظام ومؤسساته المختلفة، وكذا تفكيك الولاءات القبلية من خلال نشر الوعي والمعرفة بضرورة الإنتماء إلي الوطن لا إلى القبيلة والحاجة إلي تبني قيم إنسانية مشتركة لا العصبية القبيلة التي لا تفضي إغلاق وركود.

- يبني المجتمع المدني مجموعة من المحددات تكون القاعدة في عمله التنموي وهي علي اختلافها تحدد في الديمقراطية, المشاركة السياسية,التنشئة السياسية, والتي بدونها يصبح المجتمع شعارات.

- إن فشل المجتمع المدني بدوره الفاعل راجع إلي الطبيعة السياسية لمجتمعات دول المغرب العربي والمتجسدة في المعوقات: السياسية, الاقتصادية والثقافية...

رغم كل ذلك فانه يمكن القول بان دول المغرب عرفت حالة الانفتاح السياسي و كذا التحول الديمقراطي في بعضها الآخر لاسيما بما يعرف بالربيع العربي و الإصلاحات السياسية في الجزائر أدت إلى تزايد دور مؤسسات المجتمع المدني في جميع المجالات لاسيما في تحقيق التنمية السياسية عبر سلسلة من الآليات و الاستراتجيات و الطرق، كدعم حركة الإصلاح داخل النظم السياسية عبر الضغط باتجاه تشريعات أكثر انفتاحا و تجاوبا مع المتطلبات المجتمعية والتغيرات الجديدة.

قائمة المراجع

- ***المراجع باللغة بالعربية:***

أ- *الكتـــــب:*

1. أبو كريشة تمام عبد الحليم، دراسات في علم اجتماع التنمية ،الإسكندرية المكتب الجامعي 2003.
2. البيج علوان حيش ،الديمقراطية و إشكالية التعاقب على السلطة، في الكواري على خلفية وآخرون ،المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ،بيروت ،مركز الوحدة العربية 2000.
3. الخزرجي كامل ثامر ،النظم السياسية الحديثة و السياسة العامة ،عمان ،مجدلاوي للنشر و التوزيع 2004.
4. آردقة دان، صلاح الدين ، التخلف الفكري الإسلامي المعاصر،بيروت،دار النقاش 2002.
5. الزغبي ذيب محمود غازي ، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن ،الأردن ،عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، 2009.
6. الزيات عبد الحليم، التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع السياسي)الإبعاد المعرفية و المنهجية ،الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية 2002.
7. الشريفي صادق نداء، تجليات العولمة على التنمية السياسية ،عمان ,شهينه للنشر و التوزيع 2008.
8. الصبحي شكر احمد ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2000.
9. الصوراني غازي، تطور مفهوم المجتمع المدني و أزمة المجتمع المدني ،القاهرة، مكتبة جزيرة الورد 2010 .
10. الغيلاني محمد، المجتمع المدني حججه، مفارقاته و مصادره، بيروت ،دار الهادي للنشروالطباعة و التوزيع 2004 .
11. المدني توفيق، المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل، دمشق ،اتحاد الكتاب العرب 2006 .
12. المحداوي عبود علي، و محمد مناظر حيدر، مقارنات في الديمقراطية والمجتمع المدني، سوريا، دار الصفحات للنشر 2011 .
13. بشارة عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية مع الإشارة للمجتمع المدني العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2000.
14. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي ،القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية 1998.

15. حرب على، العالم و مأزقه، منظم الأصداء و لغة التداول، المغرب، المركز الثقافي العربي 2007 .
16. حرب غزالي أسامة، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة و الفنون، الكويت، سلسلة علم المعرفة ،117- 1978.
17. حسن حسين احمد، الجماعات السياسية الإسلامية و لمجتمع المدني، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2000 .
18. سمير خطاب سمير، التنشئة السياسية و القيم، القاهرة، اشتراك للنشر و التوزيع 2004.
19. زمام نور الدين، القوى السياسية و التنمية:دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2007 .
20. زائد مولود الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا، منشورات السابع من أفريل 2007 .
21. ستيفن ديلو، ترجمة ربيع وهبة، مراجعة علا أبو زيد، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني، القاهرة، (و.و.ن)2002.
22. شعبان الحسين، نوافذ و ألغام المجتمع المدني، بيروت، دار ورد الأردنية للنشر و التوزيع 2009 .
23. شرابي هشام، ترجمة محمود شريح، النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية 1992.
24. شلبي محمد ،المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم و المناهج ,الاقترابات الأدوات)، الأردن، (د.د.ن)1986 .
25. طاشمة بومدين، دراسات التنمية السياسية في بلدان الجنوب,قضايا و إشكاليات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2010 .
26. غربي على و آخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، القاهرة، دار الفجر للنشرو التوزيع ،2003 .
27. غربي على و قيرة إسماعيل، في سوسيولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سلسلة المعرفة 2001.
28. غليون برهان، المحنة العربية (الدولة ضد الامة)، بيروت ,مركز دراسات الوحدة العربية، 1994 .
29. قيرة إسماعيل و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية 2002.
30. قرنفل حسن،المجتمع المدني والنخبة السياسية:إقتصاد تكامل ،المغرب ، إفريقيا الشرق 2000.

ـــ الرسائل و الأطروحات :

1. إبرير غنية،" دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية "، دراسة حالة الجزائر ، (مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، تخصص : سياسة عامة وحكومات مقارنة ، جامعة الحاج لخضر – باتنة- ، 2009 -2010.
2. احمد كبير سيد، "التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب و التأثرات الخارجية (1989-2009)"، رسالة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر 2009 -2010.
3. الشيخ ناصر على، "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين"، (رسالة ماجستيرغير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية)، جامعة النجاح الوطنية بنابلس (فلسطين)، كلية الدراسات العليا، 2008.
4. بن اسماعين موسى ،"مشكلة الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون" ، (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفلسفة غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الإخوة منتوري ، قسنطينة ، 2004 – 2005.
5. بن عبد العزيز خيرة ، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: أنموذج المنطقة العربية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)_ ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2007_2008.
6. بونوة نادية ،"دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ وتقييم السياسة العامة "،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)،فرع سياسات عامة وحكومات مقارنة ،جامعة الحاج لخضر، باتنة .
7. جندلي عبد الناصر، "انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات_لدولية"، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

8. سالمي سلاف ، "دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية –الجزائر دراسة حالة"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع دراسات مغاربية) ، جامعة محمد خيضر – بسكرة–2009–2010.
9. صبع عامر ،" دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح"، (رسالة ماجستيرغير منشورة ، كلية العلوم السياسية والإعلام)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2007–2008.
10. عبد الكريم هشام ، "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989– 1999" ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرغير منشورة في العلوم السياسية) ، فرع التنظيم السياسي الإداري ، جامعة بن يوسف بن جدة ، الجزائر العاصمة ، 2006 .
11. عياش عائشة، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مثال تونس"، (رسالة ماجستيرغير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007–2008.
12. طاشمة بومدين ، "إستراتيجية التنمية السياسية: دراسة مقارنة تحليلية لمتغير الديمقراطية في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية والإعلام)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006–2007.
13. طاشمة بومدين ،"مسالة التنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر1988– 1992"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية و الإعلام,قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، 2000– 2001 .
14. محي الدين بياضي ,"المجتمع المدني في الدول الغرب العربي ودوره في التنمية السياسية "،مذكرة لنيل شهادة الماجستيرغير منشورة) في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر –بسكرة– 2010/2009.

المجـــلات و الدوريات : –

1. الربضي مسعود ، الزغبي محمد ،(سياسات التكييف الهيكلي وآثارها على التنمية السياسية في الدول العربية): دراسة حالة مصر–اليمن– الجزائر– المغرب في الفترة (1989–2003)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، العدد الثاني، 2008.

2. الحمادي هشام ، عبد الرؤوف العودات، (أثر التنمية الاقتصادية في الديمقراطية. دراسة حالة دول الأسكوا (دول غير آسيا)، 1990–2004، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية: المجلد 6، العدد 3، 2009.

3. بليوز الطاهر، (المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية .العدد15، (2006).

4. محمود مؤيد جبير، سعود أحمد ريحان، المجتمع المدني في الوطن العربي: (الواقع والتحديات)، مجلة جامعة الأنبار العلوم القانونية والسياسية: العدد الرابع، د.د.ن.

5. حسين قادري ، (المشاركة السياسية كالية للدموقراطية في العالم العربي) ، مجلة الفكر ،العدد الرابع ، 2009.

6. زياني صالح ، (تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد و إرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر) ، مجلة المفكر ، العدد الرابع ، أفريل 2009.

7. قاسم حجاج ،(التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة بعض أعراض و الأزمة و مستلزمات الانفراج)، مجلة الباحث، عدد2، 2003.

الندوات و المؤتمرات:

1. إبراهيم حسين توفيق ، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية. ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت: المركز 1992.
2. السيد مصطفي كامل ،" مرساة المجتمع المدني على المستوى القومي"، ورقة قدمت إلى: (المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، المركز، 1992.
3. عبد الله هوادف عبد لله هوادف، "مفهوم المجتمع المدني بين العالمية والخصوصية" ورقة قدمت في الملتقي الثامن حول:(دور المجتمع المدني في تنمية الدولة)،الجزائر ، جامعة أدرار،20–22 نوفمبر2005 .

مقالات الانترنت:

1.الرفاعي يعقوب يوسف ،" المجتمع المدني : الفرق بين المجتمع المدني والسياسي" ، تم تصفح الموقع يوم 13 جانفي 2013. www.alsabah.com k19 −73686 = dsid = page intf&= akbar = source ? .php paper /

2. الشلالدة محمد فهمي ،" تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود" ، تم تصفح الموقع يوم 20 جانفي 2013http://www.ononjordon .org / omom. Stuies / wmview ? Orlid : p 68.

3. الغزي نجي ،" دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية" ، تم تصفح الموقع يوم 17-04-2013WWW.NOJIOLOGHEZI .COM / INDEX – PHP – HTML . L 6505 /2009 .

4. المصعبي عبد المالك," الحريات والحقوق المدنية والممارسات" تم تصفح الموقع يوم: 2013/03/02 .Manourdialogue .org/Arabic/New-lees.nov.2009/3 .doc

5. بردودي ميسم ، واقع الإعلام في الجزائر" ، تم تصفح الموقع يوم 19 / 05 / 2013 .www.unicm.org/index.php?action=shou-page8ID=24188tong=or

6. حميد رشيد عبد الوهاب ، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي" تم تصفح الموقع يوم 2013/02/02. .www.ohewar.org/debot/show.ort.asp?oid=14251

7. حسن عمار علي. "الديموقراطية والتنمية تبادل منافع لا ارتباط حتمي" تم تصفح الموقع في 2013/02/28. http://www.ohram.org.egLArchive/2003/7/11//FILEY.HTM

8. سي آيلند ، الولايات المتحدة الأمريكية ، "الإصلاح في الجزائر". 9 نوفمبر 2004 . www.el-mouradia.dz/grobe/infos/adualite/artualite-memorandum.HTM

9. شكري عبد الغفار ، "دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية"، ج3. تم تصفح الموقع يوم: 2013/02/12 www .ohewor .org/debot/show.ort.osp ?aid=26354

10. عارف نصر محمد،"أزمة دراسات التنمية"، تم تصفح الموقع يوم،18-03-2013 م http// ; www.islamiconline.net/io/arabic/dowalia/mafim.2asp

11. عباس عبد الجبار خضير ، "المجتمع المدني المفهوم والظهور العالمي" ، تم تصفح الموقع يوم 15 جانفي 2013 www ahewar.org / debat /show.rt .asp ?aid = 116125-47 k.

12. عليوة السيد ، منى محمدي، "المشاركة السياسية"، موسوعة الشباب السياسية، القاهرة، مركز الأرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تم تصفح الموقع في Acpss.ohram.eg/ohrom/2001 /1/.../young.HTM.2013/02/15

13. عنصر العياشي ، "سوبيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، صص31_32. تم تصفح الموقع في: 2013/02/28 Facultyqu/edu.qo/lanser/…/socio/ogy%20of20%20crisispdf

14. عودة جميل ، "المجتمع المدني : مايقابل المجتمع المدني" ، تم تصفح الموقع يوم :13 جانفي 2013
/ paper.php§ source = akbarsinf – interpage dsid = 30229−22kwww.alsabah.com

قواميس و موسوعات:

1. ابن منظور ، لسان العرب المحيط، بيروت ، دار اللسان عرب ،(د،ت،ط).
2. الرازي أبو بكر ،مختار الصحاح ،بيروت ، مكتبة لبنان ، 1986 .

المراجع بالانجليزية:

1-Gabriel A.Almond and sidneyverba , the ivie culture ; politicol Attitudes and democracy in five Nation (princeton, Nd : princeton university press ,1963/PP.47-57 and 94-97.

2- sadiki larbi , the search for arab democracy , londan , c hurst end pubilishers, 2004 p 174 .

ملخص

تم في هته الدراسة التعرض إلي مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تحقيق التنمية السياسية لدول المغرب ، حيث تناولنا مفهوم المجتمع المدني كذا التنمية السياسية ، وأهم المقاربات النظرية المفسرة لدور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية ومحددات وعلاقة المجتمع المدني بالتنمية السياسية ، وأهم الآليات المتبعة من طرق مؤسسات المجتمع المدني في تكريس التنمية السياسية في دول المغرب.

كما تم التطرق إلي بعض النماذج حول مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تحقيق التنمية السياسية في كل من الجزائر ، تونس ،الغرب.